الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف. المسيلة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

التخصص: إدارة محلية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان

دور الفواعل الجديدة في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية.

– التشاركية أنموذجا–

من إعداد الطالب: تحت إشراف الدكتور:

– رابـــح فـــــارح ابــرادشــة فريـد

لجنة المناقشة

الأعضاء	الصفة
د.	رئيساً
د. برادشة فريد	مشرفاً ومقرراً
أ.	مناقشاً

السنة الجامعية

2020/2019

﴿ يَرفعُ اللهُ الّذين آمَنُوا مِنكُم وَالّذينَ أُوتُوا العِلمَ دَرجـات واللهُ بِمَا تَعمُلون خَبير ﴾

سورة المجادلة الآية«11»

قَال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لا يَزالُ الرَّجلُ عَالمًا مَا طَلبَ العِلمَ، فَإذا ظنَّ أنّه عَلمِ فَقد جَهل﴾

حديث شريف

«لا يَكتُب الإنسان كِتابا في يَومه، إلاّ قَال في غَده لو غُيّر هَذا لَكان أحسن، وَلو زِيد هَذا لكان يُستحسن، وَلو تُرك هذا لَكان أَفضل وهذا مِن أَفضل العِبَر، وهو اِستيلاء النُّقص عَلى جَميع البَشر»

العماد الأصفهاني

الإهـــداء

إلى من كانا سببا فيما وصلت إليه .. والديّ برّا وإحساناً.

إلى أثمَن جوهرتين وهبها لي الرحمان... إبنتي " تسنيم ورنيم" حفظهما اللّه ورعاهما.

إلى من ساندتني نصيرة زوجتي مودّة ورحمة.

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى كل من عرفني وأحبني

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

رابح فارح

شكـــر وعرفان

أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف "ابرادشة فريد" الذي صبر معي طوال مشوار إعداد هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لصديقي العزيز العيب فوزي، الذي أعانني في إنجاز هذا البحث.

كما لا أنسى شكري إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا في أن تكون هذه الدفعة متميزة، وكذا الى زملائي في الجامعة وعلى رأسهم زميلي رضا عجنق.

رابح فارح

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير	**ب– د**
الإهداء	**ج– هـ**
فهرس المحتويات	**4**
فهرس الجداول	**ط**
فهرس الأشكال	**ي**
فهرس الملاحق	**ك**
مقدمة	**2**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة **الديمقراطية التشاركية... قراءة في السياق التاريخي و تطور المفهوم.**	**20**
تمهيد	**21**
المبحث الاول: المداخل المعرفية والمفاهيمية للديمقراطية التشاركية	**22**
المطلب الأول:تأصيل الديمقراطية التشاركية	**22**
المطلب الثاني:خصائص الديمقراطية التشاركية وأهدافها	**25**
المطلب الثالث: متطلبات و آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي	**26**
المبحث الثاني: الإطار العام للفواعل المحلية	**28**
المطلب الأول:تأصيل مفاهيمي للفواعل المحلية	**28**
الفرع الاول: المجتمع المدني	**28**
الفرع الثاني: المــواطن	**30**
المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني	**32**
المبحث الثاني: الإطار المعرفي للقطاع الخاص	**35**
المطلب الأول: تأصيل مفهومي للقطاع الخاص	**35**
المطلب الثاني:خصائص و متطلبات تنمية القطاع الخاص	**36**
الفرع الثاني:متطلبات تنمية القطاع الخاص	**37**
المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي للجماعات المحلية	**39**
المطلب :تعريف الولاية والبلدية	**39**
المطلب الثاني:مهام وخصائص الجماعات المحلية	**40**

المطلب الثالث:ادارة التمية	40
الفرع الاول: تأصيل مفاهيمي لإدارة التنمية	40
الفرع الثاني:مفهوم إدارة التنمية	41
الفرع الثالث:خصائص إدارة التنمية	42
خلاصة	44
الفصل الثاني: العلاقة بين الفواعل الجديدة و الجماعات المحلية...مدخل استراتيجي.	45
تمهيد	46
المبحث الأول: تجليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر وأطرها القانونية.	47
المطلب الأول: ملامح وسيمات الديمقراطية التشاركية في النصوص التنظيمية	47
المطلب الثاني: الآليات القانونية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المواطن.	49
الفرع الاول:البعد الاستراتيجي للمشاركة الشعبية في الجزائر بين الطموح والواقع	50
الفرع الثاني:تجليات مساهمة المواطن في تسيير وإدارة أعمال المجالس المحلية	51
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية.	52
الفرع الاول: تجليات دور المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية.	54
الفرع الثاني: تكريس التشاركية من خلال إشراك المجتمع المدني.	55
الفرع الثالث: ميكانيزمات تفعيل دور المجتمع المدني في ظل المقاربة التشاركية	56
المطلب الرابع:إستراتيجية تفعيل دور القطاع الخاص كشريك في خلق الثروة	57
الفرع الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر	57
الفرع الثاني:دوافع الخصخصة في الجزائر:	59
الفرع الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر	61
المبحث الثاني: جهود الجزائر في عملية الانتقال السلس نحو الحوكمة المحلية الرشيدة	62
المطلب الأول: إستراتيجية الإصلاحات القاعدية على مستوى البيئة التنظيمية	62
المطلب الثاني: مستويات توجه الجزائر لتبني مقاربة الحوكمة الرشيدة	64
المطلب الثالث:العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية بالجزائر	64

خلاصة	68
الفصل الثالث:آليات تفعيل الدور التشاركي في خلق الثروة.	69
تمهيد	70
المبحث الاول: آليت تفعيل الدور التشاركي للقطاع الخاص في خلق الثروة	71
المطلب الأول :إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية	71
الفرع الأول: أهمية و أهداف الاستثمار المحلي في خلق الثروة	71
الفرع الثاني:مجالات استثمار القطاع الخاص	72
المطلب الثاني:آليات وعوامل مساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية	72
المطلب الثالث:التحديات التي تواجه القطاع الخاص في خلق الثروة	75
المطلب الرابع:برنامج كابدال كآلية مستحدثة لدعم قدرات الجماعات المحلية	76
المبحث الثاني:آليات تفعيل الدور التشاركي للمجتمع المدني في خلق الثروة	79
المطلب الاول: العوامل المساهمة في إشراك المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية	79
الفرع الاول:استراتيجية ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية	79
المطلب الثاني:المعوقات التي تقف أمام نشاط المجتمع المدني في خلق الثروة	80
المطلب الثالث:تحديات دور المجتمع المدني في خلق الثروة	80
المطلب الرابع: تقييم دور المجتمع المدني في عملية خلق الثروة	80
المبحث الثالث: آليات تفعيل الدور التشاركي للمواطن في خلق الثروة.	82
المطلب الأول: الدور التشاركي للمواطن فى خلق الثروة	82
المطلب الثالث: تحديات اعتماد مبدأ الديمقراطية التشاركية علي مستوى الجماعات المحلية	83
خلاصة	86
خاتمة	87
قائمة المصادر والمراجع	91
الملخص باللغة الإنجليزية	100

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الجمعيات على المستوى المحلى والوطنى	49
02	معوقات تطبيق الحوكمة فى الجزائر	64_63
03	البلديات النموذجية لمشروع كابدال	75

مقدمة

مقدمة:

لقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية في أواخر القرن العشرين إلى التأثير على عملية توزيع القوى بين مؤسسة الدولة ومجموعة الفواعل الجديدة سواءً على المستوى الوطني والمحلي، وبسبب حداثة استقلال وبناء الدولة في العالم الثالث (الدول النامية)، ونظرا لغياب أي برنامج أو مشروع حقيقي للتنمية المحلية، أصبح لزاما وكأولوية على صانع القرار في الدولة إعادة النظر في عمل الجهاز الإداري والسياسي كذلك لتجاوز مختلف الأزمات، وطبعا كل هذا التفكير الاستراتيجي الجديد يدخل في خانة أو حيز إصلاح جميع الإختلالات الحاصلة أو المتوقعة الحصول، بهدف مواكبة مختلف التحديات التي تواجها عمليات الإصلاح والتنمية، وبالتالي أصبح الهدف الأسمى لكل الجماعات المحلية هو إحداث عملية تنمية، عن طريق خلق الثروة على المستوى المحلي دون الاعتماد أو الرجوع إلى الدعم المركزي الذي في الحقيقة لا يترجم المعنى الحقيقي لاستقلالية الجماعات المحلية.

وبالنظر لتزايد وظائف الدولة واتساع واجباتها، والطلب المتزايد للمواطنين عبر تفعيل فلسفة الحقوق،لاسيما الكيفية منها، وفي المقابل كثرة التباين في العديد من الحاجات والمطالب المحلية، أصبح لزاما على مؤسسات الدولة الرسمية في أي مستوى كانت إشراك عناصر جديدة في شؤون التنمية، وتسهيل عملية دخول مجموعة من الفواعل الجديدة بغرض إحداث عملية التنمية وخلق الثروة وتوسيع مصادرها داخل وبين جميع فئات المجتمع المحلي، وبذلك أصبحت التشاركية آلية جد مهمة وحساسة في تنسيق وتوحيد جميع الجهود الشعبية والحكومية وفي تطوير عملية التخطيط للعديد من المشاريع والسهر على تنفيذها.

وفي ظل انفتاح الدولة على الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بات من الضروري البحث عن أرضية متينة وقوية لإرساء دعائم اتفاق جديد يكون قائما في الأساس على مبادئ وآليات التشاركية، عوض علاقة التوتر والتنافر الكلاسيكية التي أثرت بقوة على جميع بني وركائز التنمية،بل وقد أدت إلى تقويض مسيرتها في الصميم،ومنه فقد أصبح ضروريا تنمية وتوسيع فضاءات الحوار حول القضايا المشتركة القائمة على فكرة التمثيل المكثف للسكان وتسهيل عملية مشاركتهم في التسيير المحلي، وهذا لتجاوز كل الأزمات والعوائق التي أفرزتها الطرق التقليدية للتسيير من احتكار السلطة المركزية لتسير الشأن العام المحلي.

وعليه من خلال دراستنا هذه سنعمل على استعراض أهمية الفواعل الجديدة (المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطن) وعلى رأسها عملية التشاركية كأحد الأدوات والميكانيزمات أو الآليات في عملية خلق الثروة على المستوى المحلي .

أولا–أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- حداثة موضوع الديمقراطية التشاركية نسبيا في حقل العلوم السياسية، لكنه في أوربا يعود إلى مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وطرحه في العديد من الخطابات السياسية والاقتصادية لاسيما على الحالة الجزائرية، التي أصبحت فيها رغبة الدولة الجزائرية واضحة، خاصة في عملية توظيفها توظيفا صحيحا ومنطقيا، وهذا طبعا لضمان مشاركة المواطنين في الفعل العام، وإشراك جميع القوى المجتمعية في عملية تفعيل ودعم عملية التنمية.
- كما أنّ مسألة التركيز السلطوي على التحليل التقليدي لأدوار الدولة لم يعد كافيا لتقديم خدمة جيدة وفعالة، خاصة لمواطني الأقاليم المحلية التي أصبحت أكثر وعيا وتنظيما وقدرة على فهم جل متغيرات العملية التنموية.
- ضرورة إحداث عملية تكامل الأدوار بين الدولة ومختلف الفواعل غير الرسمية من قطاع خاص، مجتمع مدني، أحزاب سياسية، نقابات عمالية، منظمات حقوقية...الخ.
- هذه الآليات تسمح بتقديم خدمة ذات كفاءة تستجيب للمتطلبات المجتمعية المتزايدة وفق ميزة التشاركية في تحمل المسؤولية ورسم البيانات وخلق الثروة، تكون المقاربة التشاركية أفضل آلية لتحقيق تنمية فعلية على المستويات المحلية.
- مشاركة المواطنين وتنمية طرق تواصلهم مع الإدارة المحلية سيؤدي إلى إدارة تتميز بالفعالية والشفافية، كما تؤدي إلى تحسين الخدمة العمومية، ترشيد النفقـات وخلق الثروة.
- تكمن الأهمية كذلك في إبراز مكانة هذه الفواعل الجديدة على المستوى المحلي.

ثانيا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

1-معرفة دور الفواعل الجديدة في خلق الثروة، وكيفية أو طريقة عملها.

2-معرفة دور الفواعل الجديدة في تحقيق التنمية.

3-معرفة مساهمتها في تحمل أعباء المواطنين واحتياجاتهم.

ثالثا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

يرجع سبب اختيار موضوع دور الفواعل الجديدة في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية

1- الأسباب الذاتية: الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في التعمق أكثر في دراسة الديمقراطية التشاركية، لأنها أحد أهم الفواعل في خلق الثروة، يضاف لهذا حداثة المقاربة الإصلاحية التي تبنتها الجزائر لإصلاح الخدمة العمومية في الجماعات المحلية إداريا واقتصاديا، وهذا بدوره ما سوف يخلق ثروة داخل الجماعات المحلية، وهو ما يحمل الباحث على الخوض في هذه التفاعلات، وكذا توجيه رسالة للقائمين على رسم السياسات الاقتصادية في الدولة الجزائرية للتأكيد والتشديد على مدى فاعلية دور الفواعل الجديدة في تحقيق نمو اقتصادي داخل الوحدات المحلية.

2- الأسباب الموضوعية: المخرجات الغامضة والفاشلة للإدارة المحلية فيما يتعلق بالاستجابة للعديد من المتطلبات المجتمعية، وبالتالي فميكانيزم غياب الفعالية سيقودنا حتما إلى البحث عن التوجهات والاستراتيجيات الجديدة للرفع من كفاءة أداء المرافق العامة سواءً كانت إدارية أم اقتصادية أم ثقافية...الخ.

التأكيد على الدور الكبير والحساس الذي يمكن أن تلعبه الفواعل الجديدة في الاقتصاد الجزائري، لاسيما في حال تسييرها بعقلانية وحكمة.

رابعا: إشكالية الدراسة

إلى أي مدى يمكن للفواعل الجديدة أن تسهم في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية في ظل اعتماد المقاربة التشاركية ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما المقصود بالفواعل الجديدة، وما هي علاقتها بالجماعات المحلية؟

2- ماهو واقع وملامح تطبيق المقاربة التشاركية داخل الجماعات المحلية؟ وماهي أهم الآليات والخطط لتفعيل العمل التشاركي؟

3- ماهي أهم انعكاسات تفعيل العمل التشاركي على أداء الجماعات المحلية بالجزائر؟ وما هي أهم المؤشرات الدالة على ذلك؟

4- ماهو مستقبل وآفاق تطوير العمل التشاركي في ظل التطورات الراهنة؟

خامسا: فرضيات الدراسة

إجابة على الإشكالية المركزية المطروحة آنفا تم طرح فرضيات عامة وأخرى جزئية خدمة لموضوع الدراسة وهي كالآتي:

1-الفرضيات العامة:

أ- لا تساهم الفواعل الجديدة في عملية خلق الثروة وتحقيق التنمية في الوحدات المحلية، إلاّ إذا كانت الاستقلالية حقيقية وبعيدة عن توجيه المركز.

ب- تؤثر الفواعل الجديدة في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية بما تتضمنه من تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية .

2-الفرضيات الجزئية:

أ- كلما زاد التحول نحو تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية كلما زاد مستوى خلق الثروة بالجماعات المحلية.

ب- كلما كان تفاعل ايجابي نحو العمل التشاركي كلما كانت هناك شفافية في تقديم الخدمات.

ت- كلما كان هناك ضعف في سن القوانين من قبل المشرع تتماشى ومتطلبات الواقع، كلما أدى ذلك إلى ضعف في خلق الثروة.

سادسا: حدود الدراسة

1-الإطار المكاني: يتم معالجة الإشكالية المطروحة على دور الفواعل الجديدة، وذلك من خلال تحديد الآليات التي تتبعها في دفع عجلة التنمية وخلق الثروة على مستوى الوحدة المحلية في الجزائر.

2- الإطار الزماني: ترتبط هذه الدراسة من الفترة الممتدة ما بين سنة 2011 إلى غاية 2020، قانون البلدية 10/11 المؤرخ في:.22 جوان 2011 وقانون الولاية 07/12 المؤرخ في: 21 فيفري 2012.

سابعا: الدراسات السابقة

❖ **''عبد السلام عبد اللاوي''**في مذكرته «**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**» التي قدمها لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة ورقلة، حيث تطرق فيها إلى توجه الدولة نحو تكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال إشراكه في الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية).

❖ **''ريملاوي سفيان''**رسالة ماجستير في العلوم السياسية عن«**دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**» حالة بلدية الجزائر الوسطى، وتناول فيها دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

❖ **''خيضر خنفرى''** أطروحة دكتوراه بعنوان «**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**»حيث توصل إلى أن جهاز تمويل التنمية المحلية غير فعال، وقدم توصيات بإصلاحه، وذلك بإصلاح الجباية المحلية وإشراكه الجماعات المحلية في نسبة الضرائب والرسوم المحلية.

أما دراسة هذا الموضوع فننطلق من دور الفواعل الجديدة في خلق الثروة والتنمية وتتجاوز الحجز كآلية جديدة بسبب عجز التقليد للدولة.

ثامنا: مناهج واقترابات الدراسة

يتم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج والمقاربات تتمثل فيما يلي:

أولا: المناهج

يعبر المنهج عن تلك الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الظواهر وهو المسلك الذي يتبعه الباحث للوصول إلى الهدف، ووفق هذا تم الاعتماد على مجموعة من المناهج التي لها علاقة بموضوع الدراسة ويمكن عرضها

1-المنهج التحليلي الوصفي: وهذا بجمع المعلومات عن الفواعل الجديدة وعلاقته بإحداث التنمية وخلق الثروة، وذلك بتحديد مفهومها وخصائصها، وإبراز العلاقة بين هذين المصطلحين.

2- المنهج المقارن: يعتبر من المناهج الأساسية في دراسة العلوم السياسية، وقد تم الاستعانة به في هذه الدراسة من أجل مقارنة الظروف العامة التي ميزت العملية التنموية في الجزائر.

ثانيا: الاقترابات

1- الاقتراب النظمي: على اعتبار أن النظام المحلي هو جزء من النظام الكلي العام وبذلك فهو يسمح بتفسير العلاقات التي تربط بين أجزاء النظام المختلفة للنظام العام و تأثر نظام الإدارة المحلية في الجزائر به.

2-الاقتراب القانوني: اعتمد لإظهار دور القوانين و التشريعات الخاصة بالفواعل.

3- مدخل السياسة العامة: (public policy approach)

يعتبر مدخل السياسة العامة أداة تحليل تجمع ما بين السياسة والاقتصاد، حيث يركز هذا المدخل على المخرجات بدل المدخلات فقط و على السياسات الجزئية بدلا من السياسة الكلية فقط، وقد أستخدم هذا المدخل في تحليل محتوى ومضمون السياسات و البرامج التنموية في الجزائر بقد الوقوف علي أهدافها و أولوياتها والكشف عن حدود الاتساق الداخلي في بيئتها ومدى تكامل عناصرها وطبيعة تداخلها مع عناصر أخرى.

4- **مدخل علاقة الدولة والمجتمع** (state-society relations approach)

وهو اقتراب أتى به "**جويل ميجدال**" يهتم بدراسة التغيير و التنظيم في الدولة، خاصة في دول العالم الثالث، وقد تم الاعتماد على هذا المدخل من أجل الوقوف على الأدوار الأساسية والجزئية للفاعلين السياسيين في صنع السياسات العامة المحلية من جهة، وكذا فهم و تحديد طبيعة العلاقات التفاعلية بين هؤلاء الفاعلين من جهة أخرى

5- **المقاربة التشاركية** (participatory approach):

وتهدف هذه المقاربة إلى وضع المنهجية و الخطط المرتبطة بتسيير الشأن المحلي والوطني، حيث تعمل على توليد وخلق رابط تعاوني توفيقي ما بين الأفراد المشكلين للمجتمع من جهة، والأطراف المعنية بوضع خطط واستراتيجيات تسيير وإدارة الشأن المحلي والوطني من جهة ثانية.

تاسعا: تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، يعنى الفصل الأول بدراسة الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة، قراءة في السياق التاريخي و تطور المفهوم و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم المداخل المعرفية و المفاهيمية للديمقراطية التشاركية، أما المبحث الثاني فقد كان عبارة عن إطار عام للفواعل المحلية ثم التوجه مباشرة إلى المبحث الثالث الذي تم فيه عرض التأصيل المفاهيمي للجماعات المحلية.

أما الفصل الثاني فقد كان عبارة عن مدخل استراتيجي بحيث تم تناول طبيعة العلاقة بين الفواعل الجديدة و الجماعات المحلية باعتبار أن هذا الفصل هو حلقة وصل بين المتغير المستقل و المتغير التابع، إذ تم فيه عرض مبحثين كخطة إستراتيجية للجمع بين ثنايا الموضوع بحيث تناول المبحث الأول تجليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر و أطرها القانونية كبادرة أولية لتجسيد المشروع، أما المبحث الثاني فقد كان عبارة عن عرض لأهم الجهود التي قامت بها الجزائر في عملية الانتقال السلس نحو تبني مقاربة الحوكمة الرشيدة لإنجاح الخطة الإستراتيجية

أما الفصل الثالث الذي يعد أهم فصل باعتباره محاولة إسقاط أهم الأطروحات النظرية و مختلف الأبحاث العلمية التي تم طرحها في الفصل الأول على الواقع الجزائري من خلال نمط التسيير، هذا من جهة و من جهة ثانية دراسة لواقع البيئة العامة للجماعات المحلية في الجزائر، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاث مباحث أساسية، تحاول بالدرجة الأولي رصد تلك العملية التفاعلية بين مختلف الفواعل ضمن مقاربة جامعة تم التأسيس من خلالها إلي مبدأ العمل التشاركي لكل من القطاع الخاص، المجتمع المدني، المواطن. ودورهم في خلق الثروة.

ليتم في الأخير عرض خاتمة عامة لأهم ما جاء في الدراسة مع تقديم توصيات موجزة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الديمقراطية التشاركية... قراءة في السياق التاريخي و تطور المفهوم.

المبحث الاول: المداخل المعرفية والمفاهيمية للديمقراطية التشاركية

المطلب الأول:تأصيل الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني:خصائص الديمقراطية التشاركية وأهدافها

المطلب الثالث: متطلبات و آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

المبحث الثاني: الإطار العام للفواعل المحلية

المطلب الأول:تأصيل مفاهيمي للفواعل المحلية

الفرع الاول: المجتمع المدني

الفرع الثاني: المــواطن

الفرع الثالث: الاطار المعرفي للقطاع الخاص

المطلب الأول: تأصيل مفهومي للقطاع الخاص

المطلب الثاني:خصائص و متطلبات تنمية القطاع الخاص

الفرع الأول:خصائص القطاع الخاص

الفرع الثاني:متطلبات تنمية القطاع الخاص

المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي للجماعات المحلية

المطلب :تعريف الولاية

المطلب الثاني:مهام وخصائص الجماعات المحلية

المطلب الثالث:ادارة التمية

الفرع الاول: تأصيل مفاهيمي لإدارة التنمية

الفرع الثاني:مفهوم إدارة التنمية

الفرع الثالث:خصائص إدارة التنمية

تمهيد:

تبنت الجزائر حديثا مقاربة سياسية تقوم على صياغة المساهمة المستمرة للمواطن في عملية اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وهو ما يطلق عليه بالديمقراطية التشاركية، هذه الأخيرة تشكل أحدث توجهات تحقيق التنمية وخلق الثروة، وذلك من خلال العمل على خلق علاقة فعالة مجتمعية وتعاونية بين كل الجهات الرسمية وغير الرسمية، المركزية منها والمحلية في الدولة، أساسها الشراكة الفعلية بين الإدارة المحلية وبقية الفواعل المجتمعية (مجتمع مدني، قطاع خاص، مواطن) وهذا بتطبيق سبل و آليات تتجاوز الصعوبات التي يفرضها الواقع العملي، وعلى ضوء ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: المداخل المعرفية والمفاهيمية للديمقراطية التشاركية

المبحث الثاني: الإطار العام للفواعل المحلية

المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي للجماعات المحلية

المبحث الأول: المداخل المعرفية والمفاهيمية للديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أهم المناهج التي أصبحت تنتهجها الدول الحديثة لتحسين أسس الديمقراطية في صورتها العامة وتكريس مبادئ إشراك المواطنين في صناعة واتخاذ القرار بصورة مباشرة خاصة بعد ما أثبتت الديمقراطية التمثيلية كثيرا عجزها وقصورها، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة الديمقراطية التشاركية من أجل معالجة هذا الخلل.

المطلب الأول: تأصيل الديمقراطية التشاركية

ظهرت الديمقراطية التشاركية جراء أوجه القصور التي عانت منها الديمقراطية التمثيلية، خاصة فيما يتعلق بعدم قدرتها على تمثيل المواطنين والتعبير عن مطالبهم بشكل فعال.

ففي فرنسا على سبيل المثال، بدأت بوادر الاهتمام بالديمقراطية التشاركية في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي فيما عرف آنذاك بالنزاعات الحضرية الجديدة، ووجدت الديمقراطية التشاركية مكانا لها بعد ذلك في الثمانينات من خلال ما اصطلح عليه بسياسة المدينة.

والديمقراطية التشاركية كمفهوم ظهر نتيجة للانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، خاصة وأن دور الناخب ينتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية،فكانت البرازيل أول الدول تأسيسا لهذا البرنامج خلال فترة السبعينات في مدينة **بورتو أليغري**، بحيث تشكل أحد النماذج البارزة في تجسيد الديمقراطية التشاركية، بعد ذلك تم اعتماده وتضمينه في الدستور البرازيلي عام 1988م، ثم طبق فيما بعد في الدول الأوربية خلال الثمانينات خاصة في بريطانيا وأطلق عليها بالديمقراطية التداولية، ثم جسدت في ألمانيا.بينما فرنسا فقد استعملت هذه الأخيرة بمصطلح الديمقراطية الجوارية عبر إصدارها قانون سنة 2002م جعل منها ذات بعد محلي[1].

1-ظروف نشأة الديمقراطية التشاركية:

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من بين أكثر المفاهيم حداثة في حقل العلوم السياسية،والذي أصبح يحتل مكانة هامة عند الباحثين وصانعي السياسات،حيث أصبح ينظر إلى المقاربة التشاركية كأحد أهم عوامل التحولات الاجتماعية كونها أساس التنمية البشرية التي تضع الإنسان في مركز الاهتمام بغض النظر عن تمايزاته

[1] موستف يونس ،"الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث"مجلة المستقبل العربي، متحصل عليه من:
WWW.caus.org.IB/home/down.php.?Article ID:.5529
تاريخ الاطلاع: 29-05-2020،ص 146.

الجنسية والمعرفية والطبقية والعمرية، ويتيح للقوى المجتمعية المختلفة حق المبادرة والارتقاء من مفهوم المشاركة إلى الشراكة.

وقد اهتم صناع السياسات بمفهوم الديمقراطية التشاركية بعد أن أصبح من الضروري تجاوز المعنى التقليدي للديمقراطية المباشرة والرفع من أداء وفاعلية الديمقراطية التمثيلية. Présentative Democracy لتجاوز الاختلافات والتناقضات[1].

وباتساع وتعقد مهام الدولة وعدم التجانس داخل المجتمعات وفي ظل ضعف الأداء التمثيلي، وسيطرة أحزاب سياسية وخدمة مصالحها الفئوية دون الفئات المجتمعية الأخرى وضعف الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة مع تعثر المجتمعات التنموية، ابتدع الباحثون مفهوم الديمقراطية التشاركية كمقاربة جديدة تساير التحولات السريعة التي تعرفها المجتمعات حيث تمكن من فتح المجال أكثر في العمل السياسي، كعملية صنع القرار الجماعي يجمع بين عناصر الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، أي أن المواطنين لديهم القدرة على اتخاذ القرار بشأن السياسات والسياسيين يقومون بتنفيذها مما يخلق جو من التفاعل المستمر بين الشعب وصانع القرار والذي يسمح بتنوع وسائل التعبير والمشاركة عبر الحوار والنقاش وتبادل الآراء[2].

ويرجع تداول الباحثين لمفهوم الديمقراطية التشاركية إلى سنة 1960م، تزامنا مع تطور المجالس المحلية للبلديات في فرنسا والتي كانت تعرف ارتفاع متزايد للطبقات الوسطى،استدعى إلى فتح المجال أمام تلك الفئات للتشاور مع صانعي القرار السياسي حيث فتحت تلك المجالس والتي حملت اسم التشاور المحلي "Local Consultation"[3].

وتشير كتابات أخرى إلى ظهور مفهوم الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الأمريكية،وبالضبط من خلال التعبئة الجماهيرية للحركات الراديكالية،مثل معارضة الطلبة الحرب على الفيتنام، والمدافعين عن الحقوق المدنية...الخ. وبعدها اكتسب المفهوم زخما جديدا من الاهتمام خاصة بعد 1990م وكان ظهوره في البرازيل من خلال الميزانية التشاركية*.

---

[1] عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989م، الواقع وآليات التفعيل، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص 30.

[2] المصدر نفسه، عمربوجلال، ص 31.

[3] Mourice Blanc, Démocratie participative et classes moyennes, CAIRN.INFO, 2012, p220, Article html disponible en ligne à l'adress : http://www.cair.info/revue-espaces.et-societes-2012-1-p 219.

* وهي تمثل البدايات الأولى لتجليات الديمقراطية التشاركية، حيث طالب مجموعة من سكان مدينة بورتو أليغري البرازيلية، معلومات حول ميزانية مدينتهم وطالبوا بتغييرها تماشيا مع مصالح مدينتهم وأولوية النشاطات والمشاريع التنموية لمدينتهم.

ومن خلال ما سبق فإن الديمقراطية التشاركية تعني مجموعة من الإجراءات و الآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية الرسمية والغير الرسمية وتوسيع وتنظيم إطار مشاركتها في ظل ما يعرف بالحكومة المفتوحة Open Government**.

2- تعريف الديمقراطية التشاركية:

تعتبر الديمقراطية التشاركية أنها شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة ومناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرار المتعلقة بهم ،أو هي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في النقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك[1].

والديمقراطية التشاركية تنشط الديمقراطية أكثر، بتعزيز دور المواطن الذي ينبغي أن لا يقف عند حدود الحق في التصويت والترشح والولوج إلى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا بل يمتد ليشمل الحق في إخبار و استشارة وفي التتبع والتقييم،أي تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية،تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة،تمارس بشكل يومي وعن قرب[2].

الديمقراطية التشاركية حسب **الباحث أمين شريط**: شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم،كما تعرف بأنها توسيع ممارسة نشاط المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي،واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك[3].

ويعرفها الباحث **صالح زياني** بأنها:"مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية،يسعى من أجل تحقيقها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر،أو

**الحكومة المفتوحة: هو مذهب حكم يسعى إلى تحسين كفاءة ومساءلة الإدارة العامة، وهو ينص على أن للمواطنين الحق في الحصول على الوثائق والإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة وإعطاء المواطنين الوسائل لرصد والإشراف والمشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية والمحلية.

[1] الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق، ندوة البرلمان: المجتمع المدني- الديمقراطية، مجلة الوسيط، الجزائر، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد06، 2008، ص 46.

[2] رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 09، ص 226.

[3] أمين شريط، مرجع سابق، ص 46.

من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم،ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[1].

ورغم تعدد تعاريف الديمقراطية التشاركية إلا أنها أجمعت في مجملها على اعتبار المواطن حلقة أساسية في صنع واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطية تمثل مصالحهم،ويقوم هذا النوع من المشاركة على حرية التنظيم وحرية التغيير [2]

المطلب الثاني:خصائص الديمقراطية التشاركية وأهدافها:

يشكل التطور التاريخي للديمقراطية التشاركية أحد أهم المحطات التي من خلالها يتم فهم العمليات التفاعلية على مستوى البئتين الداخلية والخارجية،وكذا تحديد لأهم الخصائص المميزة لهذا المصطلح وأهدافه والتي يمكن سردها على النحو الآتي:

أولا: الخصائص

للديمقراطية التشاركية خصائص ومميزات وهي كالآتي:[3]

-تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من الأسفل،حيث تسعى لأن يشارك في صناعة القرار المواطن الذي سيتأثر مباشرة به.

-الديمقراطية التشاركية طرحت في الأساس لتكون مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا لها.

-تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشاكلهم لايجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا

ثانيا: الأهداف

كما ذكرنا سالفا بأن الديمقراطية التشاركية لا تسعى إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل تسعى إلى تكملتها، يرجى من خلالها تحقيق جملة من الأهداف:[4]

---

[1] لعجال ليلى، الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي، المجلة الجزائرية للأمنالإنسانى،، المجلد05، العدد 01، جانفى 2020، ص 162.

[2] سليمان السعيد ،الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد02 ،2018، ص102 .

[3] إلياس ميسوم، الديمقراطية التشاركية قراءة في المفهوم، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 3، العدد 3، ص 280.

[4] عيساوى عز الدين، الديمقراطية المحلية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد02-2015، 223

-أهداف وظيفية إدارية:تهدف إلى تحقيق إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من المبدأ القائل (بأن ادارة أفضل هي إدارة أقرب إدارة مع) وعليه فالأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار ولا تسرعها،وسلطة القرار بيد المسئولين المنتخبين إلا أن من شأن الديمقراطية التشاركية أن تسمح بتحسين الحكومة.

-تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة من خلال اشتراك السكان فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية.

-إعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى بين السكان والمسؤولين المنتخبين والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم.

-الارتباط بالأبعاد السياسية، وهذا بتعلم المواطنة من خلال الانخراط والمشاركة.

المطلب الثالث: متطلبات و آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي:

يقتضي التحول السريع نحو تطبيق الديمقراطية التشاركية جملة من المتطلباتوالآليات التي يمكن من خلالها تفعيل الإستراتيجية الشاملة وفقا للضوابط القانونية بما يتماشى ومتطلبات العمل التشاركي الفعلي .

الفرع الأول: متطلبات تجسيد الديمقراطية التشاركية

لقيام ديمقراطية تشاركية يشترط مجموعة من المعطيات:[1]

- تأكيد سيادة الشعب وسلطته،أي للمواطنين الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية.
- التعدد التنظيمي المفتوح:كون التركيبة البشرية لمعظم المجتمعات تختلف وتتنوع مما يقرر لنا عدة اتجاهات وتيارات فكرية وإيديولوجية داخل المجتمع الواحد.

الفرع الثاني:آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

هناك العديد من الآليات التي من شأنها تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي وعلى رأسها مبدأالمشاركة فيها ،ومن أهم آليات تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي نذكر[2].

1-الاستفتاء الشعبي والمحلي:و أهم ما يميزه أنه يضمن حق مشاركة جميع المواطنين على المستوى المحلي في الإدلاء بأصواتهم بدون استثناء الأمر الذي يضمن قاعدة مشاركة واسعة في صناعة واتخاذ القرار على الاستفتاء

[1] حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية-الجزائر نموذجا- رسالة ماجستير علوم سياسية،جامعة باتنة،2011/2010، ص37.

[2] رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد التاسع، ص 226.

الشعبي كونه مكلفا جدا للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية الأمر الذي يجعل اللجوء إليه نادرا ويتم تفعيله خاصة في القضايا المصيرية على غرار تعديل الدستور.

2-المبادرة الشعبية:هي آلية اقتراح وتعبير متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها ايصال مقترحة إلى مرحلة الاستفتاء من خلال جمع عدد معين من التوقيعات المؤيدة لمقترح معين،وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ليس لكونها تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب،بل لكونها تكرس وتعمل على تفعيل روح المبادرة لدى المواطنين الذي يتعودون على عرض المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم على التصويت خاصة منها المسائل التي لا تجد اهتماما لدى الأحزاب السياسية والمسؤولين.

3-تقديم العرائض:يعتبر تقديم العرائض آلية من الآليات التي تمنح الفرصة لأي مواطن من أجل عرض مشروع تعديل واقتراح قانون أو أي مبادرة قانونية أخرى.

4-الميزانية التشاركية:هي جزء فعال من المشاورة الديمقراطية التي يقرر الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية المحلية أو الوطنية،وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية وتجسيد مبادئ الحوكمة المحلية،وذلك لدورها الفعال ،وأثرها الهام في فتح المجال للمواطن المحلي للمشاركة في الشأن العام بشكل مباشر.

المبحث الثاني: الإطار العام للفواعل المحلية

أدت زيادة مطالب وحاجات المواطنين إلى البحث عن برامج وخطط من طرف الساسة لتلبيتها وذلك يكون نتاج تفاعل مجموعة من الفواعل.

المطلب الأول: تأصيل مفاهيمي للفواعل المحلية.

يعتبر موضوع الفواعل المحلية من أهم المواضيع في حقل العلوم السياسية حيث ظهر في السبعينات تيار الليبرالية المؤسسية رافضا للنظرة الواقعية للسياسات الدولية،على أنها مرتكزة حول الدولة،وأشار إلى أهمية وضع الفواعل من غير الدول في الاعتبار كجماعات المصالح، الشركات متعددة الجنسيات،ا لمنظمات غير الحكومية،ويعد كل من "روبرت كوهان" " Robert Keohan " و"جوزيف ناي""Josef Nye"، حيث يرى الكاتبان أنه ينبغي النظر إلى العلاقات السياسية على أنها مكونة من العديد من الفواعل المرتبطة مع بعضها البعض من خلال قنوات مختلفة للتفاعل[1].

ويرى البعض من أنصار هذا المنظور الليبرالي أنه في الوقت الذي تضعف فيه بعض الدول تنتشر العديد من الفواعل الأخرى من غير الدول على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية والقومية وغير القومية.

المطلب الثاني: الفواعل المحلية الجديدة (غير الرسمية)

أضحت المقاربة التشاركية تلعب دور محوري فى تفعيل التنمية المحلية وخلق الثروة باعتبارها عملية تتدعى مشاركة كافة الفواعل (المواطن المحلي، المجتمع المدني المحلي، القطاع الخاص) وهذا لصياغة وتنفيذ السياسات المحلية.

الفرع الأول: المجتمع المدني

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش،كون دلالة المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة للجميع وأصبح ملازما للدولة العصرية،وأصبح الوسيط بين الدولة والمواطن وعليه فالحديث عن دور المجتمع في خلق الثروة، هو حديث عن الشريك الآخر وهم الجماعات المحلية (بلديات، ولايات) وهي علاقة تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتفاهم والاختلاف، الواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كل الأوقات من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا النسيج من العلاقات يجب أن تتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية، اقتصادية ثقافية وحقوقية، فهي مجموع الجمعيات التي ينظم المجتمع فيها نفسه حولها طوعيا وتشمل النقابات

[1] قواسمية رشيدة، دور الفواعل المحلية في تنفيذ السياسة الصحية في الجزائر–دراسة حالة–المؤسسة العمومية الاستشفائية: محمد بوضياف.جامعة البيض، 2018–2019. ص20.

العمالية،المنظمات غير الحكومية،المؤسسات الدينية والخيرية،التعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والجمعيات المهنية[1].

إن المجتمع المدني بمكوناته سواء المنظمات أو المؤسسات الربحية تعمل بجانب حكومة الدولة لسد الفراغ بين الدولة وشعبها[2].

وللإحاطة بمفهوم المجتمع المدني لابد من العودة إلى جذوره،نشأته ومراحل تطوره.

1-تعريف المجتمع المدني

لا يوجد تعريف للمجتمع المدني، فجلها نسبية غير مستقرة، تختلف باختلاف الزمان والمكان،واختلاف أهدافه باختلاف السياق التاريخي.

يتجه مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات والجمعيات الغير حكومية النقابات المهنية والأحزاب السياسية. وكل منظمة تقع بين السلطة العامة والمواطنين، فتكون مستقلة نسبيا عن الدولة،ولا تهدف إلى تحقيق الربح،وتتمتع بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة،فتسعى للتأثير على السياسات العامة،إذ يعتبر المجتمع المدني شريك في عملية التنمية،لما يتمتع به من قدرة على التأطير والتمثيل القوي للمواطنين ومراقبة فعالة على الإدارات وبالخصوص الجماعات المحلية[3].

فقد عرفه سعد الدين إبراهيم بأنه مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تتوسط المواطنين والدولة لتحقيق مصالح مشتركة مع الالتزام باحترام قيم التراضي،التسامح والإدارة السليمة[4].

ويعرفه عبد الحميد الأنصاري:أنه المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات الطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي

---

[1] عثماني عقبة، دور الفواعل غير الرسمية في التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية المسيلة، جامعة المسيلة 2014-2015. ص23.

[2] الطاهر خويضر، "البرلمان والمجتمع المدني"،مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية التي يصدرها مجلس الأمن،الجزائر، العدد4 ،أكتوبر 2003، ص ص 71-72.

[3] ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر،"الأحزابالسياسية"،مجلة المفكر، العدد03، د س ن، ص ص 112-117.

[4] بوحنية قاوي،ص5.

تمثل الحضور الجماهيري تعكس حيوية المجتمع ،الأمر الذي يؤدي إلى ايجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة،تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام[1].

ويعرفها الأستاذ ريموند هينيبوش (Hinnebush Raymond) :هو شبكة الاتحادات الطواعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة وعن الجماعات الأولية،ولكنها في الوقت تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع،فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.

وقد تم تعريف المجتمع المدني في تقرير مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1992م:"مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،التي تعمل في ميادينها المختلفة ،في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة كالدفاع عن مصالح أعضائها،ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[2].

-تعريف آخر:المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية غير الحكومية وغير الإرثية والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة[3].

الفرع الثاني: المـــواطن

المواطنة: لغة على وزن مفاعلة، مأخوذة من موطن على وزن مفعل والمواطن والوطن بمعنى واحد في لسان العرب لابن منظور، الوطن هو المنزل الذي يقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله.

فالمواطنة نسبة إلى الوطن وهي تعني الانتساب إلى المكان الذي يستوطنه الإنسان[4].

-ويشير مصطلح المواطنة(Citizenship) إلى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر،كما يستخدم أحيانا للدلالة على العملية أو الحالة التي يعد الفرد بمقتضاها مواطنا بمجرد أنه يعيش في رحاب دولة معينة أو ينتمي إليها، ويخلص لها، ومن ثم يحض بالحماية[1].

---

[1] بركات كريم،مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي تخصص حقوق الإنسان)،جامعة بومرداس،2005،ص19.

[2] متـــروك الفـــالح، المجتمـــع والديمقراطيـــة والدولـــة فـــي البلـــدان العربيـــة،بيروت:مركز دراســـات الوحـــدة العربية،2002،ص26.

[3] الحسين شعبان، نوافذ وألغام المجتمع المدني،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص34.

[4] مفهوم المواطنة، مأخوذ من الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary تاريخ الإطلاع 10-06-2020 علي الساعة 00:20

وبالتالي فالمواطنة ليست خيارا، أو خيار يتخذ، أو منحة تعطى،بل هي عملية مستمرة، وخبرة تراكمية، تؤسس للحقوق والواجبات وقواعد التفاعل، وأسس العلاقات، وهذا ما يتطلب تجنيدا مستمرا لكافة المواطنين وتوظيفهم لكل قدراتهم ومهاراتهم، وتنميتها خدمة للصالح العام،وترقية للمكاسب الوطنية،والثوابت الأساسية،وتسخير الإمكانيات والأدوات لمواجهة كل التهديدات والأخطار التي تضر بالمصالح الحيوية العليا للوطن[2].

وعرفت المواطنة في موسوعة كوكير الأمريكية بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا،وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية.

وعرفت الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنه اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن وأشارت بأن هذا الاصطلاح يأتي في سياق آخر بمعنى الجنسية.

غير أن المفهوم الحديث للمواطنة وفق المنظور الغربي، يدعو إلى إحلال هوية موحدة بدل الهويات التي تنشأ على أساس الدين، اللغة، العرق، اللون، أو وفق الطبقات الاجتماعية، فالمفهوم الحديث للمواطنة ينبغي أن تكون قائمة على أساس الهوية المدنية التي تمثل الوعاء الحاوي لكل الاختلافات الدينية أو العرقية أو ما شابه، وتضمن المساواة بين جميع المواطنين، في ظل الالتزام بالقيم الديمقراطية والمبادئ المدنية والشرعية الدستورية[3]

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن مفهوم المواطنة لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر الشروط التالية معا:

-علاقة بين الشخص والدولة في ظل قانون تلك الدولة.

-حقوق وواجبات.

رابطة وجدانية تتمثل في الشعور بالانتماء للوطن والدفاع عن قضاياه والمساهمة في نموه.

1-قيم وأبعاد المواطنة: تعتمد المواطنة في وجودها واستمرارها على جملة من المقومات التي إذ غابت فقدت المواطنة ،ويمكن اختصار هذه المقومات في[4]:

---

[1] جيدور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الإجتماعي في رسم الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان2016، ص699.

[2] ابراهيم قلواز، دور شبكات التواصل في صناعة قيم المواطنة، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 03، العدد6، ديسمبر 2018، ص205

[3] عثمان بن صالح العامر،المواطنة في الفكر الغربي المعاصر :دراسة نقدية من منظور إسلامي،مجلةدمشق،المجلد التاسع عشر،(العدد الأول)،2003،ص.229

[4] صبرينة حديدان، تجليات مفهوم المواطنة في أطروحات مالك بن نبي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد17، 2018، ص60.

– المساواة وتكافؤ الفرص:حقاوواجبا.

– الولاء للوطن: وهي أن يشعر كل مواطن أنه معني بخدمة ذلك الوطن وحماية مقوماته، والدفاع عن قضاياه السياسية والاقتصادية.

كما تقتضي ضرورة وجود المشاركة في الحياة اليومية،أي لكل مواطن الحق في أن يكون جزء في مجال معين(الاقتصادي،السياسي،الثقافي...)دون تميز بين المواطنين.

أما قيم المواطنة[1]:

– ا لمدنية:والتي تعني احترام المواطن لبقية المواطنين.

– حسن المواطنة:وهو شعور يتضمن الإخلاص للوطن واحترام القواعد والقوانين المعمول بها،والوعي بالواجبات تجاه المجتمع.

– التضامن مع الآخرين ومع قضايا الدولة.

2–أبعاد المواطنة

–البعد السياسي: ويتجلى في إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن كجسم سياسي،يتمثل في مؤسسات الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات ،ومدى سعي الفرد للتأثير فيه عن طريق الولاء أو المعارضة.

والبعد الثقافي: ويتجلى في إحساس الانتماء إلى جماعة تمثل الهوية وتتجسد هذه الهوية المشتركة فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية،فالمواطنة دعامة للهوية وامتدادها.

التسيير المحلي الناجح هو الذي يسمح بمشاركة أكبر للمواطن، ويضمن التسيير المحلي الهادف مشاركة شرائح أوسع من المواطنين ويساهم في تفويض السلطة المطلقة، ومن هنا تزداد قدرة المواطن على مساءلة المسئولين المحليين، ويبرز دوره في تكريس لا مركزية القرارات بعيدا عن وصاية السلطة المركزية.

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني

هناك عدة اتجاهات نظرية مفسرة لنشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني من بينها:

1– نظريات العقد الاجتماعي

الفلاسفة والمفكرين السياسيين حتى القرن الثامن عشر،واستخدمت لمقاومة مطلب الملوك بالحكم المطلق والاستبداد برعاياهم، وقد حققت نظرية العقد الإجتماعي إحلال العلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية،وقد

[1] المرجع نفسه، ص61.

بدى البديل الوحيد لمبادئ الحق الإلهي هو نظرية العقد التي اجتذبت مؤيدي الحرية الذين حاولوا من خلالها التحلل من قيود السلطة الدينية(الكنيسة)[1]

ومن أبرز مكري هذه النظريات:توماس هويز،جون لوك،و جان جاك روسو.

2)آدم سميث(1723-1790): والمجتمع المدني التجاري

كانت الانتقالة الكبرى في تفسير شؤون المجتمع على أنها مجتمعات تجارية تامة،وهي بهذا التمام تساوي المجتمع المدني، فهو يرى أن تطور التبادلات التجارية،وظهور التخصص وتقسيم العمل يرسم صورة الرفاهية التي يطمح إليها كل مجتمع[2].

3) آدم فرغسيون (المجتمع المدني المهذب): يرجع اصطلاح المجتمع المدني إلى كتاب الفيلسوف الاسكتلندي آدم فرغسون"مقال في تاريخ المجتمع المدني 1967) الذي جاء كي يحدد المسيرة التاريخية للانسانية في تحولها وانتقالها من الأشكال الخشنة للحياة البربرية إلى المجتمعات المتحضرة أو على حد تعبيره"المهذبة"[3].

4) توماس باين (المجتمع المدني مجتمع الفضائل المدنية): صاحب كتاب"حقوق الإنسان"يرى بأن المجتمع المدني شرط ضروري طبيعي للحرية، وهو القائل:"الحكومة في أحسن أحوالها شر لا بد منه، وفي أسوأ أحوالها شر لا يمكن احتماله"[4].

فهو يرى تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية ولا يترك للحكومة إلا القليل.

5) هيجل: (المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة) يرى الفيلسوف الألماني أن المجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية،ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة[5].

---

[1] علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني. قراءة أولية، مركز المحروسة، القاهرة،2004،ص19.

[2] علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد:مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني،دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2011،ص43.

[3] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص20.

[4] محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني عند هيجل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2002، ص34

[5] أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000، ص22.

6) ماركس: (المجتمع المدني باعتباره القاعدة المادية المؤسسة للدولة) نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وهو مجال الصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة[1].

7) ألكسي سدي توكفيل: (في إنشاء الجمعيات)يرى أن الجمعيات الاجتماعية هي التي تشكل "عين المجتمع المدني المستقبلي القوي"فهي بمثابة مدارس تلقن المواطنين قيم المحافظة على الحقوق والواجبات والترابط مع الآخرين،إنها تحول كذلك دون استبداد الأقلية بمصير الأغلبية وتأكيدها الدائم على قيم المساواة والحرية والديمقراطية[2].

8)غرامشي: (المجتمع المدني كمجال للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة)يرى أن المجتمع المدني هو مجال للتنافس الأيديولوجي،والهيمنة الثقافية والسياسية،الأولى لها وظيفة الهيمنة عن طريق الثقافة والايدولوجيا ووظيفته الثانية السيطرة والإكراه[3].

بعد قراءة سريعة لمخرجات هذا العنصر يمكن القول بأن المجتمع المدني فاعل رئيسي في تسيير المجتمعات إذ يلعب دور الوسيط بين الأفراد والدولة،والحد من تسلط المسئولين ،وهذا لا يعني بالضرورة معارضا لها،كما أشار إلى ذلك "**باتريك شابال**"، ولكن يتغير موقعه من المجتمع ويختلف موقفه من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الثقافية الجارية حسب طبيعة نظام الحكم السائد وكذا شخصية القائد، إضافة إلى مساحة الحرية والاستقلالية التي يتمتع بها، فكلما كان مستقلا عن تدخل الدولة كلما كان تأثيره في المجتمع أكبر، وهو ما يجعله قادرا على التغلغل في أوساط المجتمع وتعبئة أفراده والتغلغل في أغلب مناطق الوطن والمساهمة في تحقيق التنمية.

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ذكره، ص 22.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 21

[3] حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة الفكر، العدد 12، ص411.

المبحث الثاني: الإطار المعرفي للقطاع الخاص

أدت التحولات الاقتصادية في الدول النامية إلى اعتماد آليات السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحول الدولة عن دور الفاعل الرئيسي والوحيد في رسم السياسات. أصبح القطاع الخاص محور الاقتصاد الوطني وأحد الدعامات الرئيسية لاقتصاديات الدول بفضل تعدد أنشطته الإنتاجية والتجارية.

المطلب الأول: تأصيل مفاهيمي للقطاع الخاص: PRIVATE SECTEUR

تعددت تعريفات القطاع الخاص إلا أن جلها يذهب إلى نفس المعنى تقريبا، فمنهم من يعرفه بأنه: " قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة ".[1]

كما تعرفه سلوى شعراوي جمعة: "بأنه مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال، وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة، وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه".[2]

ويعرف كذلك بأنه: " هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن".[3]

وبناء على هذه التعريفات يمكن وضع تعريف للقطاع الخاص بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها.

---

[1] حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995، ص 203.

[2] سلوى شعراوي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ص126.

[3] عبده محمد فاضل الربيعي: الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط1، القاهرة، مكتبة مديولى، 2004، ص 49.

المطلب الثاني: خصائص و متطلبات تنمية القطاع الخاص:

يتوقف نجاح التنمية المحلية على عدة فواعل، وذلك بتبني إستراتيجية فعالة وشاملة، تراعي شروط الزمان والمكان، ويعد القطاع الخاص من ضمن الخطة الإستراتيجية للتنمية المحلية لما له من خصائص ومتطلبات لنجاح العملية التنموية.

الفرع الأول:خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال تحقيق نشاط اقتصادي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، ومن أهم خصائصه:[1]

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- يمتاز بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة.
- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة واستعمال تكنولوجيا متطورة، مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية.
- توظيف العدد الضروري من العمال، عكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطالة المقنعة.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل في الوصول الى أقصى ربح.

إضافة إلى ما سبق فإنه يوجد قطاع ثالث يأخذ من اشتراك القطاع العام والقطاع الخاص في مشروع مشترك أو شركة معينة لتكوين قطاع ثالث يسمى بالقطاع المختلط.

ويعرف هذا القطاع بأنه قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد برأس مال مشترك، أي يوزع رأس المال بين القطاع العام والقطاع الخاص (محلي وأجنبي)، شريطة أن تكون نسبة ملكية الدولة هي الأكبر ولا تقل عن

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر، ص 241.

55%، أما نسبة القطاع الخاص فهي في لا تزيد عن 41%، وذلك ليكون للدولة الرأي المؤثر في قرارات المشروع.[1]

لقد حظي القطاع الخاص بالجزائر بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية بداية من أواخر الثمانينيات، أين بدأ التفكير الجدي في توفير الشروط الضرورية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التنمية الاقتصادية، بما يتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد الوطني. حيث قامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات وبعث العديد من الهيئات والمؤسسات المكلفة بمتابعة وتدعيم المتعاملين الخواص، وهذا لتحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد الهدف الأول من أجل الخروج من تبعية الاقتصاد للمحروقات.[2]

الفرع الثاني: متطلبات تنمية القطاع الخاص:

هناك مجموعة من المتطلبات التي تحدد نمو القطاع الخاص:[3]

1- **معدلات نمو اقتصادي مقبولة:** من شأنها طمأنة المستثمرين وتحفيزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

2- **القروض الاستثمارية:** كون المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويلها على القروض المصرفية، ما من شأنه دعم القطاع الخاص.

3- **الإنفاق الحكومي:** الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات.

4- **السياسة الضريبية:** الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات.

5- **الاستقرار السياسي والأمني:** والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية، حيث يؤدي برجال الأعمال الخواص الى سحب وتوقف مشاريعهم التنموية.

---

[1] قرقاح ابتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة بالجزائر(1989. 2009)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، 2010.2011، ص 97.

[2] مكييد علي، خليفة أحلام، واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية . العدد الاقتصادي 33، ص 160.

[3] بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة المسيلة 2009.2010، ص 139.

6- **الاستقرار التشريعي**: نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية يمكنها من استقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة، كما أن عدم شفافية التشريعات وغموضها يثبط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

7- **البنية التحتية المادية والاجتماعية**: وتتمثل هذه البنية التحتية في الطرقات والطاقة والموانئ، والاتصالات، إضافة الى التعليم والصحة .

المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي للجماعات المحلية

الجماعات المحلية (البلدية والولاية) تابعين في إطار أحكام المادتين 15 و 16 من الدستور ومعرفة بالقوانين 08/90 و 09/90 المؤرخين في 7 أفريل 1990 بحيث هما الوسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

فالجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية، تتمتع بالشخصية وتضم مجموعة سكانية معينة، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد المهام المركزية على المستوى المحلي، وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب. ولهذا تعددت تسمياتها فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة الى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وسميت بالادارة المحلية للدلالة على نفس الفكرة [1]

وتتجسد الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية:

المطلب الأول: مفهوم الولاية والبلدية

المطلب الاول :تعريف الولاية والبلدية

هي الجماعات الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها باسم القانون[2].

ثانيا: البلدية: هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي القاعدة الإقليمية للامركزية، وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وتمارس صلاحياتها في المجال الإقليمي المخول لها قانونا، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه[3].

---

[1] نصر الدين بن شعيب ومصطفى شريف، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص161.

[2] المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيبراير 2012 المتعلق بالولاية، قانون الجماعات الإقليمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص40.

[3] المواد 3.2.1 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، قانون الجماعات الإقليمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص 5.

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية

للجماعات المحلية عدة خصائص تمكنها من أداء أهدافها نقدمها فيما يلي[1]:

- الاستقلال **الاداري:**

أي إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية.

- **الاستقلال المالي:**

يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة اليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة، كما تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية[2]

كما تخضع ميزانية الجماعات المحلية الى قيود مفروضة عليها بموجب قوانين تضعها السلطة المركزية، وتتمثل القيود في مبدأ توازن ميزانية الجماعات المحلية، إذ تفرض عليها السلطة المركزية التوازن الفعلي لميزانيتها خلافا للميزانية العامة للدولة[3].

المطلب الثالث: إدارة التنمية

تعتبر التنمية أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى الحكومات والدول لتحقيقها باعتبارها المحرك للتنمية، ومن بينها الجزائر حيث عملت جاهدة على الدفع بالتنمية المحلية، من خلال البرامج والمخططات المسطرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لدعم التنمية المحلية التي ترتكز على مبدأ اللامركزية الإدارية، غير أن غياب التمويل المحلي أعاق تحقيق الأهداف المسطرة لكون جل بلديات الوطن تعاني من عجز ميزانيتها.

الفرع الأول: تأصيل مفاهيمي لإدارة التنمية

1- الإدارة

بشكل عام لا يوجد نظام ناجح ونظام فاشل بل يوجد إدارة ناجحة وأخرى فاشلة، ويقصد بالإدارة مجموعة الخطوات المتتالية والمتعاقبة التي تهدف الى توجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وذلك عن طريق تنسيق الجهود والترتيب الهادف لعناصر الإنتاج.[1]

---

[1] لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، فيفري 2005، ص3.

[2] لخضر مرغاد، المرجع نفسه، ص3.

[3] بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية – دراسة حالة لبلدية العفرون البليدة، مجلة اليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي اليزي، الجزائر، العدد الأول، 2016، ص78.

أما صفات الإدارة فيمكن إجمالها في:

- الإدارة حتمية.

- الإدارة ضرورية.

- الإدارة موجودة في كل المجتمعات والتجمعات البشرية على اختلاف أهدافها وحجمها ونطاقها.

- الإدارة محلية وجماعية أي تنشط في بيئتها وخصوصياتها، وجماعية أي جهد جماعي.

1-1 أهمية الإدارة

. الإدارة هي الأداة الفعالة لتنفيذ المشاريع وضمان نجاحها.

. الإدارة هي الحافز الأساسي للجهود الإنسانية.

. الإدارة هي محور النشاط.

2- التنمية:

و**تعرف التنمية** :بأنها مفهوم واسع اختلف حوله المفكرون والمختصون كل حسب ميوله وإيديولوجيته، ومن أهم التعريفات نذكر:

- هي الانتقال من حال إلى حال أفضل، وانتقال المجتمع من ضعفه الحالي الى وضع أفضل بكل المقاييس.[2]

- في حين يعرفها روستو والت Rosto Walt : بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية وتبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة.[3]

ومنه يمكن استخلاص مجموعة من النتائج:[4]

أ- **التنمية عملية موجهة:** أي يقوم بإدارتها فئة واعية تستوعب جيدا الغايات المجتمعية التي ينبغي تحقيقها.

---

[1] رايس حدة ولخضر مرغاد، الإدارة بالأهداف والإدارة بالقيم في منظمات الأعمال، ايتراك للنشر والتوزيع: الجزائر، 2006، ص 10.

[2] سعد طه، علام، التنمية والدولة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية: القاهرة، 2004، ص 10.

[3] موسى، اللوزي، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر: عمان، 2000، ص24.

[4] بن مرسلي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق. دراسة حالة الجزائر 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2011، ص ص 20/19.

ب-**التنمية عملية وليست حالة**: أي تمتلك خاصية الاستمرارية، فليس لها نقطة وصول ولا حدود، بل هي متجددة ودائمة بتجدد احتياجات المجتمع المختلفة، كما أنها عملية متصاعدة لمسايرة التغير والتطور الحاصل في المجتمع.

ج-. **التنمية عملية مجتمعية**: يجب أن يساهم فيها كل قطاعات وفئات المجتمع، أي ليست مقتصرة على فئة مجتمعية دون الأخرى.

د-**التنمية عملية واعية**: فهي ليست عشوائية وإنما عملية محددة الغايات والأهداف، ولها إستراتيجية طويلة المدى، تحتاج الى تخطيط دقيق من أجل تحديد الاحتياجات.

هـ-**إيجاد تحولات هيكلية**: أي أن يكون هناك تحول في الإطار السياسي والاجتماعي.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة التنمية

تعرف في المعجم الإداري بأنها: " تغير الأجهزة التي تدير التنمية في المجتمع، وبمعنى آخر تتأسس إدارة التنمية على قاعدة دراسة وتحليل ووضع وتنفيذ الحلول لجميع المشكلات، فهي إدارة تهتم بفلسفة الأهداف وإستراتيجية التنمية الوطنية وأيضا عملية التخطيط والتنفيذ والتنظيم والرقابة التنموية، وهي الجهاز الذي يتولى تنفيذ عمليات التنمية.[1]

وبالتالي فإدارة التنمية ترتكز على وضع الأهداف وتحديد الأولويات وفقا لأهميتها وتحديد نهج ومسار التنمية ومستقبلها، ولقد برز مفهوم إدارة التنمية منذ الخمسينات ليعني ذلك الجانب من جوانب الإدارة العامة الذي يمثل المرتكز لتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.[2]

الفرع الثالث: خصائص إدارة التنمية

لإدارة التنمية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي[3]

- ترتبط إدارة التنمية بالطموحات والأهداف والفرص والمشكلات التي تواجهها الدول النامية خصوصا.
- تمر إدارة التنمية نسبيا من القيم والأساليب والهياكل التقليدية للإدارة العامة واستبدالها بأخرى جديدة ومتطورة حيث تتلاءم الأهداف والطموحات التنموية.

---

[1] سمير الشويكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع: الأردن، 2006، ص 20.

[2] أسامة عبد الرحمن: " تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد "، طبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربي، سلسلة الثقافة القومية –العدد 32،2003، ص 240.

[3] نائل عبد الحفيظ العوالمة، إدارة التنمية –الأسس النظريات ،التطبيقات العلمية، دار زهوان للنشر، الأردن، ص 45.

– تتبنى إدارة التنمية لدور ريادي وتوجيهي وحافز للتنمية القائمة على التعاون والمشاركة بين القطاعين العام والخاص.

– تقوم إدارة التنمية على الانفتاح والتعاون الدولي بطرق عديدة.

– إدارة التنمية هي أداة حيوية للتغيير المجتمعي بكل أبعاده الاقتصادي والاجتماعي والسياسة والثقافة والتكنولوجية، فهي تستند إلى التخطيط المنظم والمدروس من أجل الانتقال بالمجتمع من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدما وأفضل من سابقتها.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

من خلال عرض جملة من المفاهيم التي تتناول الفواعل الجديدة والديمقراطية التشاركية، تم التوصل إلى أن هناك تقارب وتكامل كبير في عرض المفاهيم عبر منطلقات كل باحث إلا أنها تصب في مجملها حول منحى واحد، والذي بدوره يشير إلى أهمية إشراك فواعل جديدة إلى جانب الجماعات المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خلق الثروة أساسها تحقيق التعاون بين كل من المجتمع المدني و القطاع الخاص و المواطن بالتنسيق مع الجماعات المحلية في كافة العمليات التي تقوم بها، وكذلك تبني أسلوب حل المشكلات بشكل مستمر والأخذ بأساليب العمل الجماعي وتشكيل فرق العمل وكذا جمع البيانات الإحصائية وتوظيفها بشكل فعال، بالإضافة إلى تفويض السلطات لتخفيف الأعباء الإدارية والتخلص من المركزية الشديدة عن طريق التشاركية من أجل رفع الكفاءة.

وبالتالي فإن جوهر ما تم تناوله في هذا الفصل كان محاولة لعرض جملة من المفاهيم لكل من الفواعل الجديدة وعلاقتها بالجماعات المحلية في إطار التشاركية، من أجل الوصول إلى نظرة شاملة تزيح الغموض على مضامينهما، ومن ثم فإن التطبيق الفعلي لخلق الثروة يتحدد خصوصا بتهيئة الأرضية المناسبة من أجل إنجاحها.

كما يتطلب التطبيق الفعال لمبدأ التشاركية إلى ضرورة وجود ثقافة تنظيمية يسودها المنطق التشاركي، باعتبار أن التوجه الجديد للسياسة العامة المحلية هو العمل على ربح الوقت وتأدية الخدمات بجودة عالية وبأقل تكلفة.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك تكامل وترابط بين المتغيرين بحكم أن الفواعل الجديدة تعمل على خلق ديناميكية متواصلة لإيجاد حلول آنية تساهم في خلق الثروة، وفقا لمتطلبات التشاركية .

من خلال ما سبق حول الإطار المفاهيمي هو أن تحليل مضمون كلا المتغيرين "الخاص بالفواعل الجديدة و الجماعات المحلية" لهذه الدراسة كان هدفه هو تحقيق غاية واحدة تنحو نحو التحسين والتنمية المستمرين، تماشياً ومتطلبات المجتمع.

الفصل الثاني: العلاقة بين الفواعل الجديدة و الجماعات المحلية...مدخل استراتيجي.

المبحث الأول: تجليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر وأطرها القانونية.

المطلب الأول:ملامح وسيمات الديمقراطية التشاركية في النصوص التنظيمية

المطلب الثاني: الآليات القانونية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المواطن.

الفرع الاول:البعد الاستراتيجي للمشاركة الشعبية في الجزائر بين الطموح والواقع

الفرع الثاني:تجليات مساهمة المواطن في تسيير وإدارة أعمال المجالس المحلية

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية.

الفرع الاول: تجليات دور المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية.

الفرع الثاني: تكريس التشاركية من خلال إشراك المجتمع المدني.

الفرع الثالث: ميكانيزمات تفعيل دور المجتمع المدني في ظل المقاربة التشاركية

المطلب الرابع:إستراتيجية تفعيل دور القطاع الخاص كشريك في خلق الثروة

الفرع الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر

الفرع الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر:

الفرع الثاني:دوافع الخصخصة في الجزائر:

الفرع الثالث:المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: جهود الجزائر في عملية الانتقال السلس نحو الحوكمة المحلية الرشيدة

المطلب الأول: إستراتيجية الإصلاحات القاعدية على مستوى البيئة التنظيمية

المطلب الثاني: مستويات توجه الجزائر لتبني مقاربة الحوكمة الرشيدة

المطلب الثالث:العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية بالجزائر

تمهيد:

أدى فشل العديد من السياسات في تحقيق التنمية وخلق الثروة على المستوى المحلي إلى تفعيل مقاربة التسيير المحلي التشاركي القائم على أساس علاقة تعاونية بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية. وهذا بالانتقال من حكم مركزي تكون فيه الدولة هي المسير الوحيد إلى حكم لا مركزي قائم على تعدد واختلاف الفاعلين، وفتح المجال لهم للمشاركة في الحياة السياسية والاندماج فيها بتكريس الديمقراطية التشاركية لدفع عجلة التنمية وخلق الثروة، وبناء على هذه المعطيات تم تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين:

المبحث الأول: تجليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر وأطرها القانونية.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في عملية الانتقال السلس نحو الحوكمة المحلية الرشيدة

المبحث الأول: تجليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر وأطرها القانونية.

لم يعد الشأن المحلي حكرا علي المؤسسات السياسية المنتخبة، بل أصبح هناك فواعل جديدة تضطلع بدور كبير في هذا المجال، حيث أصبح كل من المجتمع المدني و القطاع الخاص و المواطنين يساهمون في قضايا الشأن العام في إطار التشاركية و في إعداد القرارات و المشاريع و كذا تفعيلها و تقييمها و هذا وفق شروط وكيفيات يحددها القانون

المطلب الأول: ملامح وسيمات الديمقراطية التشاركية في النصوص التنظيمية

عرفت الجزائر في السنوات القليلة الماضية عدة تجارب من بينها، إعادة هندسة عملياتها التنظيمية كمحاولة لمواكبة التطورات الراهنة، بحيث عمل المشرع الجزائري إلى محاولة تكييف جملة من القوانين الهدف منها ربط البيئة الداخلية للجزائر تماشيا ومتطلبات وتحديات البيئة الخارجية .

أولا: الديمقراطية التشاركية في دستور 1996

كغيرها من الدول حاولت الجزائر الانتقال من حالة الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية حاول المشرع الجزائري إيجاد الآليات المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، والتي كان ينص عليها كل من قانون البلدية والولاية لعام 1990م مقتصرة على إمكانية مشاركة المواطنين في مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة، وتحت رقابة رئيس المجلس ووفقا لسلطته التقديرية، بالإضافة إلى إمكانية استعانة اللجان المحلية التابعة للمجالس المنتخبة بذوي الخبرة، للاهتداء بآرائهم بالنظر إلى طابعها الاستشاري[1].

إلا أن حالة الانسداد التي عرفتها الكثير من المجالس المحلية المنتخبة شكلت دافعا قويا للدولة لتبنى مبدأ الديمقراطية التشاركية كصورة جديدة للديمقراطية، وهذا من خلال إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية واعتباره من دعائم الحكم الراشد[2] ذلك عبر تكريس دور الجمعيات حسب المادة الثالثة والثلاثون وهذا باعتماد مقاربة المشاركة المحلية أي إقحام الأفراد والمواطنين بشكل مباشر في صنع السياسة العامة المحلية، باعتبار البلدية هي الخلية الأساسية في بناء الدولة، والرافعة الرئيسية للتنمية المحلية[3].

---

[1] بوحنية قوى وعصام بن الشيخ،"جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا–حالة الجزائر"،في: بوحنية قوى وآخرون ،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية.عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2015،ص ص115-134

[2] أنظر القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتضمن قانون الجمعيات.

[3] لعجال ليلى، الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي بالجزائر ،المجلد5 العدد2020،1.ص167

وهذا وكرس التعديل الدستوري لسنة 2008 الديمقراطية التشاركية في مادته التاسعة والعشرون بأن كل المواطنين والمواطنات سواسية أمام القانون، وضمن المساواة أمام كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في الحيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وفق المادة 31 من الدستور[1].

ثانيا: الديمقراطية التشاركية في دستور فيفري 2016

وضح دستور 2016 في ديباجته أن للشعب دور في تحقيق قيم الحرية والديمقراطية مستندة في ذلك إلى مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية.

المادة 08: أكدت على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب يمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها الشعب ،ويمارس هذه السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين.

المادة15: تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطة والعدالة الاجتماعية، ويعد المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ، ويراقب السلطات العمومية ،كما تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية[2].

المادة 16: باعتبار أن البلدية هي الخلية الأساسية في بناء الدولة والرافعة الأساسية للتنمية المحلية ،فضلا عن كونها رافد مركزي يساهم بشكل فعال في تثمين مكونات النظام السياسي للدولة وفقا لذلك فإن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية،فالمجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.(الجزائرية،القانون رقم 16 /01 يتعلق بدستور الجمهورية الجزائرية،2016).

ثالثا: الديمقراطية التشاركية في قانون البلدية لسنة 2011

عند قراءة نص القانون المتعلق بالبلدية لسنة 2011 نجد المشرع الجزائري صرح بشكل مباشر على تبني المقاربة التشاركية في تسيير الشأن المحلي، حيث نصت المواد من 11-14 على قنوات التشاركية والتي تمكن المواطن من خلالها المشاركة في تسيير الشأن المحلي، في هذا السياق يتطلب إشراك مختلف الفواعل غير الرسمية (القطاع الثالث) والمواطنين في صنع السياسة العامة المحلية وتنفيذ مخططات التنمية المحلية.

[1] الجمهورية الجزائرية(08 ديسمبر 1996)،دستور 1996.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 76.

[2] الجمهورية الجزائرية،القانون رقم 01/16 يتعلق بدستور الجمهورية الجزائرية).

فضلا في اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

تعتبر التشاركية أحد الأوجه المثلى لتطور الفكر الديمقراطي في العصر الحالي، وهذا لما يمنحه هذا النمط للمواطنين من التعبير عن آرائهم ودورهم في صنع السياسات العامة لدولهم، وفي الجزائر نجد أن المشرع قد أعطى جل الاهتمام لمسألة تكريس الديمقراطية التشاركية في النصوص القانونية وبالأخص في مضمون التعديل الدستوري الأخير في سنة 2016، وتأكيده على أن الشعب هو مصدر السلطة الحقيقي، وتعود إليه الكلمة في مختلف المسائل والقضايا غير أن التعديل الدستوري لم تتطرق إلى الآليات الإجرائية الحقيقية التي تساعد على ذلك.

المطلب الثاني: الآليات القانونية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المواطن.

في ظل التزايد الكبير في عدد الجمعيات بعد دستور 1989، إلا أن قوانين البلدية والولاية لم تنص على هيكلة العلاقة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني إلى غاية صدور قانون المدينة رقم 06-06[2]، الذي أسس فعلا لهذه العلاقة من خلال المادة الثانية في الفقرة الرابعة التي تنص:"التسيير الجواري الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي، وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها."

أما النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية، فنجد أن قانون البلدية رقم 10/11 [3] قد خصص بابا كاملا يضم 4 مواد من المادة 11 الى المادة 14 تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، حيث أشار من خلال هذه المواد الى آليات الديمقراطية التشاركية، غير أن الملاحظ على هذه المواد أن المشرع لم يستعمل مصطلح الديمقراطية التشاركية صراحة، وإنما يستعمل عبارة التسيير الجواري وتارة الديمقراطية المحلية.

[1] لعجال ليلى، المصدرنفسه، ص ص 169-170.

[2] القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 12 مارس 2006.

[3] القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية ، العدد 37، ل 03 جويلية 2011.

من خلال هذه النصوص نجد أنها هدفت إلى تحقيق الديمقراطية التشاركية في إطار التسيير الجواري للإدارة المحلية، هذا من جهة ومن جهة ثانية يعتبر المواطن فاعلا أساسيا في صنع السياسة العامة المحلية، ولا يمكن ترسيخ الديمقراطية المحلية إلا إذا انبعثت من داخل المجتمعات المحلية ذاتها، وانبعثت من صلب المواطن، وبالتالي فالتسيير المحلي الناجح هو الذي يسمح بمشاركة أكبر للمواطن، الأمر الذي يمكن من اتخاذ القرارات من خلال المجالس المحلية في المستوى الأقرب. وهنا تزداد قدرة المواطن على مساءلة المسئولين المحليين.

الفرع الأول: البعد الاستراتيجي للمشاركة الشعبية في الجزائر بين الطموح والواقع

مع التطورات الحديثة للمجتمعات المحلية وبروز ظاهرة العولمة ومختلف آلياتها، دعت الحاجة إلى التخلص من الفكر المركزي الشديد في اتخاذ القرارات وتبني تفكير آخر مبني على اللامركزية في التسيير، من أجل قيادة مسار التنمية وخلق الثروة، وذلك بإشراك المواطن في صناعة القرار الاستراتيجي باعتبار هذه الأخيرة تسعى للوصول إلى جملة من الأهداف كالآتي: [1]

1-تسهم في تقديم فهم وتصور واضحين لطبيعة المشاكل في المناطق المعنية بالتنمية، وذلك من خلال إدراك المواطنين لحجم مشكلاتهم وموارد المنطقة وإمكاناتها.

2- تعمل المشاركة الشعبية على تقليص الدور الأحادي المتعاظم للحكومة أو المركز، وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البنية الاجتماعية القائمة.

3- مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر تقبلا للقرارات والمشروعات وبرامج التنمية التي يشاركون فيها بفاعلية وبروح الفهم والمسؤولية، الأمر الذي يؤدي الى نجاحها.

4- تحفز المشاركة أفراد المجتمع على المبادرة وفتح باب التعاون مع الجهات الرسمية ودعمها بالأفكار البناءة والصائبة.

5- تسهم مشاركة المواطنين في إرساء وتأكيد القيم الخاصة بالمحافظة على المال العام.

[1] عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، " أهمية دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات الريفية في الدول النامية"، مجلة دراسات افريقية، العدد 43، 2010، الناشر: جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ص ص 123.144.

وبالتالي فمشاركة المواطن أو العميل ضرورية جدا في الإدارة الحديثة، حيث أن معرفة ما يريده المواطن من احتياجات ورغبات وكذا نوعية تقديم هذه الخدمات يصبح أساسا لتطوير الحكم.

ولكي تتحقق التنمية وخلق الثروة لابد من المرور بالقاعدة، وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته حيث تحتاج الدول النامية على غرار الجزائر دعما لاقتصاديات التنمية. وأن تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب، وهذا يقتضي الاتصال بالمواطنين وإشراكهم في الأعمال المسطرة.[1]

إن مشاركة المواطن في تحقيق التنمية المحلية تتعدى عملية الانتخاب لممثليهم على المستوى المحلي، لتصل إلى المساهمة الفعالة في مسارات إعداد وتنفيذ وتقويم السياسات الموجهة لبيئتهم المحلية، كما تشمل كافة أعضاء المجتمع، وتأخذ المشاركة عدة أشكال:

- التمثيل في السلطات المحلية.
- عضوية المنظمات التطوعية.
- العلاقة مع الغير.

الفرع الثاني: تجليات مساهمة المواطن في تسيير وإدارة أعمال المجالس المحلية:

تشكل التشاركية أحد الحلول العملية للمشاكل التي تواجه الجماعات المحلية، كونها آلية ناجعة لتحقيق الحكامة الجيدة من خلال أنها تساعد على إشراك المواطنين وجميع الفاعلين في تسيير الشؤون المحلية، وهذا من خلال تكريس آليات تساعد المواطن على المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، من خلال تكريس مبدأ الشفافية في التسيير: أي أن المواطن له الحق في حضور مداولات المجلس الشعبي البلدي، من خلال تكريس علنية الجلسات للجمهور حتى يتمكن المواطن من متابعة كل مراحل الاجتماع، والتي تمنح المواطن الحق في حضور المداولات والإطلاع على الوثائق الإدارية، وهو ما كرسته المادة 51 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[1] رحماني موسى، السبتي وسيلة، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، المنعقد بجامعة باتنة، يومي 1. 2 ديسمبر، 2004، ص 9.

بالإضافة لتكريس حق المواطن في الإعلام من خلال تقديم المجالس الشعبية عرضا سنويا عن نشاطها أمام المواطنين، وهو ما نصت عليه المادة 11 في فقرتها الرابعة في قانون البلدية 11-10، والذي يساهم في تحقيق الرقابة الشعبية على أداء المجالس الشعبية.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية.

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المعقدة لارتباطه بالدولة والمجتمع حيث يلعب دور الوسيط بينهما، فهو يؤدي دورا فاعلا في مجال التشاركية، وفاعل أساسي للنهوض بالتنمية. حيث يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة.[1]

ومفهوم المجتمع المدني في الجزائر كما يقول "عبد الناصر جابي" استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي الجزائري من أزمته ومساعدته للتخلص من مرجعيته القديمة (الاشتراكية، التخطيط الأحادي) نحو مرجعية جديدة (كالديمقراطية، اقتصاد السوق).[2]

أي أن المجتمع المدني الجزائري ظهر نتيجة لاتساع الهوة بين النظام السياسي والمجتمع عقب أحداث أكتوبر 1988، التي شهدت الانتقال إلى التعددية، وبرز بشكل أكبر نتيجة لما حمله دستور 1996، وكذلك ضمن مختلف الإصلاحات السياسية، حيث خضعت تنظيمات المجتمع المدني لقوانين تنظيمية سواء عن طريق تمويلها أو إشراكها ضمن العمل الجمعوي، وقد أدى الاهتمام المتزايد بها من طرف السلطة في الجزائر إلى بروز عدد كبير من الجمعيات والتنظيمات في مختلف المجالات.

وقد أحصت وزارة الداخلية في سنة 2012 حوالي 93654 جمعية ناشطة على المستوى المحلي والوطني موزعة على النحو الآتي:[3]

الجمعيات	المحلية	الوطنية	الأجنبية المعتمدة
العدد	92627	1027	20

[1] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الرباط: منشورات الزمن، 2006، ص33.

[2] مصطفى كيحل، دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد، ص170.

[3] عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، المستقبل العربي، د ع، د س ن، ص38.

فالمجتمع المدني والدولة ممثلة في الجماعات المحلية ليس مفهومان متقابلان بل هما مفهومان متلازمان ومتكاملان.

المؤسسات المشكلة للمجتمع الجزائري:

ليس هناك اتفاق على تنميط معين لمكونات المجتمع المدنى في الجزائر أو تقسيم منطقي موحد لبني المجتمع المدني الجزائري، لكن على العموم يمكن الإشارة إلى البني المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري كما يلي:[1]

1)الجمعيات والمنظمات الأهلية:

تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت أبان الاحتلال تدريجيا بعد الاستقلال،لتنصهر في بوتقة الحزب الواحد،الذي كان يرفض أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره،وأنشأ منظمات جماهيرية ذات طابع وطني ،تشتمل على وصاية الحزب،مثل "الاتحاد العام للعمال الجزائريين،الاتحاد الوطني للفلاحين،الاتحاد الوطني للشباب،المنظمة الوطنية للشباب،المنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين".

وبعد إصدار قانون الجمعيات 31/90 الصادر سنة 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية والمهنية والثقافية لتبلغ مثلا سنة 2000 حوالي 56500جمعية وسنة 2010.

غير أن هذه الجمعيات غير فاعلة ومعظمها لا يشتغل إلا ظرفيا في المناسبات، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى أبرز أنماط الجمعيات والمنظمات الأهلية في الجزائر.

أ) منظمات حقوق الإنسان: اهتمت بها الدولة وجعلت لها وزارة ثم بدلتها بمرصد وطني لحقوق الإنسان، ومن بين هذه المنظمات

- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.
- جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان.

[1] شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فى علم الإجتماع، جامغة بسكرة،2014-2015، ص 102-108.

- ا لمنظمات الطلابية.

-المنظمات النسائية.

-منظمات الأسرة الثورية: وتشمل:

- المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء.
- المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.
- إتحاد وأبناء الشهداء.
- إتحاد وأبناء المجاهدين.

- منظمات أرباب العمل(منتدى رؤساء المؤسسات).

- المنظمات الشبانية.

- الجمعيات والمنظمات المحلية.

2)- النقابات العمالية.

3)- الأحزاب:وهي موزعة على ثلاثة تيارات:

التيار الإسلامي: تعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد إقرار التعددية الحزبية بسبب العمق الشعبي الذي تمتلكه.

التيارالوطني: ويضم بالأساس جبهة التحرير الوطني.

التيار العلماني: يتميز بضعف مرجعيته التاريخية والشعبية، ولكن بقوة نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي يفوق حجمه الانتخابي.

4) الزوايا والطرق الصوفية: ومن أهم الطرق المنتشرة: الطريقة القادرية، الشاذلية، السنوسية، الدرقاوية العلوية، التيجانية، المرابطية.

الفرع الأول: تجليات دور المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية.

إن المقاربة التشاركية كإحدى الآليات التصورية للديمقراطية التشاركية يمكن إجمالها في عبارة "العمل مع" بدل "العمل من أجل" بمعنى أفقية يمكن تطبيقها في أي برنامج أو مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي ومعرفي

تهدف إلى تحسين شروط السكان المحليين، وذلك عن طريق الدعوة إلى فك الارتباط عن الدولة كوصية عن البرامج التنموية. كما تهدف إلى مساعدة المواطنين لمحاربة كافة أشكال الفقر وجعل وسائل وآليات التنمية بيد السكان.[1]

هذا ويضطلع المجتمع المدني بمهام الرقابة والمساءلة والمحاسبة في إطار خدمة المصلحة العامة، ويكرس المشاركة التي تعد أساس وجوهر العملية الديمقراطية.

فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض، فالمجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ويكون موجود من أجل موازنة قوتها، وكذا مشاركة الجماعات الإقليمية في التسيير المحلي.[2]

وبالتالي هناك علاقة جدلية حقيقية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، فكلما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقراطية بغير مجتمع المدني فاعل ونشط.[3]

وللمجتمع المدني إستراتيجية مزدوجة، طرفها الأول التدخل لتحقيق الحوكمة الداخلية التي قوامها الشفافية، وطرفها الثاني هو تحكيم مخططات الدولة وبرامجها الاجتماعية عبر تفعيل دور الرقابة.

الفرع الثاني: تكريس التشاركية من خلال إشراك المجتمع المدني.

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا ضمن المقاربة التشاركية وهذا باستعمال العديد من الآليات التي تتيح إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية، وممارسة مهام الرقابة والتقويم ومنها:

1- المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية: حيث قامت الجزائر في إطار الإصلاحات التي عرفتها بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنص المادة 194 من التعديل الدستوري 2016 على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، ترأسها شخصية وطنية يعينها

[1] حناش يمينة، دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية (الميزانية التشاركيةكآلية).مجلة دراسات وأبحاث، مجلد11، عدد 2 ، جوان 2019، السنة الحادية عشر، ص174.

[2] سمية اوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009-2010، ص 44.

[3] أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص 211.

رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب، وتتكون بشكل متساو من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية، وكفاءات مستقلة يتم اختيارهم من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.[1]

2- مشاركة المجتمع المدني في التشريع والرقابة: لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي، إذا لم يكن له دور في رسم السياسات العامة وإبداء رأيه وطرح انشغالاته وحتى طرق مشاركته وممارسته في ضمان الشفافية والرقابة على المستوى المحلي.

3- مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي: وهذا من خلال ضمانها للشفافية والمراقبة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي.

الفرع الثالث: ميكانيزمات تفعيل دور المجتمع المدني في ظل المقاربة التشاركية

تتجسد العملية التشاركية للمجتمع المدني من توفر جملة من الآليات كالآتي[2] :

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية.
- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لتشجيع وزيادة اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري ومنتظم والنهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن.
- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني، من خلال الديمقراطية والمواطنة، أي تجنيب القيم العشائرية والانتهازية.
- توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من اخلال التنمية المجتمعية وإبراز فكرة الترابط المدني.

وفى الأخير نشير إلى أن المجتمع المدني عنصر رئيسي وفعال في تسيير المجتمعات إذ يلعب دور الوسيط بين الأفراد والدولة، والحد من تسلط المسئولين ،وهذا لا يعني بالضرورة معارضا لها،كما أشار إلى ذلك "**باتريك شابال**"، ولكن يتغير موقعه من المجتمع ويختلف موقفه من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الثقافية الجارية حسب طبيعة نظام الحكم السائد

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادة 54.

[2] أوكيل محمد الأمين، عن دور الحركة الجمعوية فى تكريس المقاربة التشاركية فى الجزائر بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل: مجلة القانون:العدد 09 ديسمبر 2017.ص 106.

وكذا شخصية القائد ،إضافة إلى مساحة الحرية والاستقلالية التي يتمتع بها، فكلما كان مستقلا عن تدخل الدولة كلما كان تأثيره في المجتمع أكبر،وهو ما يجعله قادرا على التغلغل في أوساط المجتمع وتعبئة أفراده والتغلغل في أغلب مناطق الوطن والمساهمة في تحقيق التنمية.

المطلب الرابع: إستراتيجية تفعيل دور القطاع الخاص كشريك في خلق الثروة

الفرع الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر:

لقد مر تطور القطاع الخاص بعدة محطات يمكن إبرازها على النحو الآتي:

أولا– وضعية القطاع الخاص بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي:

امتدت هذه الفترة من بداية الاستقلال إلى نهاية الثمانينيات، وتميزت باختيار الجزائر للنهج الاشتراكي كأسلوب لتنمية اقتصادها، حيث تنقسم هذه الفترة إلى فترتين رئيسيتين:[1]

من الاستقلال إلى غاية 1982، وتميزت بتهميش القطاع الخاص، والثانية من 1982- 1989 وتميزت بإعطاء بعض الأهمية للقطاع الخاص.

– الفترة الأولى:

اختيار الجزائر للنظام الاشتراكي جعلها تهمش القطاع الخاص ولم تمنح له دور في التنمية الاقتصادية، حيث اتجهت الدولة إلى إنشاء الدواوين والشركات الوطنية، واستحواذ القطاع العم على أغلبية وسائل الإنتاج واحتكر النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية.

في حين كان القطاع الخاص يشغل نشاطات ثانوية ومتنوعة تتراوح بين زراعة معاشية وحرفية وتجارة التجزئة، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة .

ثانيا– القطاع الخاص في ظل التوجه الليبرالي:

شهدت الجزائر بداية من سنة 1989 تحولا جذريا على الصعيد السياسي والاقتصادي، وبدأ التحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري نحو ما يعرف باقتصاد السوق بتطبيق بعض الإصلاحات التنظيمية القانونية لمواكبة التغيرات التي شهدتها الساحة الداخلية والخارجية ومن بينها[1]:

[1] عيسى عبد الحفيظ، مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية–، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 2، ص ص159.

– قانون النقد والقرض 1990: ظهر قانون 90-10 للنقد والتجارة في 5-10-1990 ، والذي أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من والى الجزائر، وتنشيط حركة البنوك، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض، ورغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.

أما فيما يخص هيئات القطاع الخاص:

أ– الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI:[2]

تأسست بمقتضى المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر1993 والذي يتعلق بترقية الاستثمار، ومن أهم مهامها متابعة الاستثمارات وترقيتها وتقييمها وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.

ب– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI [3]:

) في 20 أوت 2002، وذلك بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم **APSI**جاءت لتحل محل الوكالة السابقة (01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

ت– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ [4]:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 ومن مهامها تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع ومتابعة الاستثمارات.

3– الخصخصة:

تباينت تعريفات الخصخصة ورغم ذلك فهي تشترك في معيار الملكية التي تنتقل من الطابع العام الى الطابع الفردي الخاص، وقد عرفت الخصخصة حسب البنك الدولي بأنها: "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها".[5]

---

[1]إلهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي فى تنشيط سوق الأوراق المالية،" دراسة حالة الجزائر"،رسالة ماستر، جامعة تبسة،2016/2015، ص 11.

[2] المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر1993

[3] المرسوم الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996

[5] ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 229.

تتمحور التعريفات الشائعة لظاهرة الخصخصة حول تخلي الدولة عن ملكيتها للقطاع الخاص، أو بشكل آخر نقل الملكية من القطاع العام الى الخاص، ويعرفها البعض بأنها: "تخلي الحكومات عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال العام وتحويله للقطاع الخاص".[1]

ومن أنواع الخصخصة:[2]

. البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة.

. البيع الجزئي لأسهم الشركات المملوكة للدولة.

. طرح الأسهم في اكتتاب خاص.

. بيع أصول المنشأة بالمزاد العلني.

. ضخ استثمارات خاصة جديدة في المنشأة.

الفرع الثاني: دوافع الخصخصة في الجزائر:

يمكن تقسيم الدوافع التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى عملية الخصخصة إلى دافعين:

1- الدوافع الداخلية:

- أزمة 1989: التي ضربت الاقتصاد الجزائري عام 1989 بسبب انهيار البترول، نتج عنها تراجع الدولة بنسبة 43%، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى إجراء تصحيحات اقتصادية هيكلية تمثلت أساسا في سياسة الخصخصة وذلك للاستفادة من الإمكانيات الكامنة التي يملكها القطاع الخاص.[3]
- الأداء السيئ لمؤسسات القطاع العام: والذي كلف الدولة موارد مالية ضخمة تسببت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة دون تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتناسب مع حجم الاستثمارات في القطاع العام.

2- الدوافع الخارجية:

- المديونية الخارجية: بسبب أزمة 1989 أدت بالجزائر للاقتراض الخارجي لسد العجز من طرف صندوق النقد الدولي والذي من بين شروطه " تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار" قد أصبح شرطا من شروط الإقراض.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 230.

[2] أحمد عبد الوهاب، نظرة عامة على قضية الخصخصة: مفهوم وطرق الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ص ص. 9.8.7.

[3] عبد الحفيظ عيسى، مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية-، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثاني، ص 168.

- ظهور نظام عالمي جديد: بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الى نظام اقتصاد السوق، والابتعاد عن التخطيط المركزي وتحرير النشاط الاقتصادي وتطبيق الخصخصة لإصلاح منشآت القطاع العام.[1]

تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التنويه إلى أن دور القطاع الخاص في الديمقراطية التشاركية يتحدد طبقا لطبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، وبسبب تراجع النظم الاشتراكية، أصبح القطاع الخاص أكثر بروزا مع انتشار النظام الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق.

حيث يرى "**دفيد بيتهام**" أن اقتصاد السوق الحر شرط أساسي للديمقراطية، فالحرية الاقتصادية والدمقرطة السياسية عمليتان متلازمتان، وانتشار الليبيرالية ما هو إلا تأكيد على ضرورة النموذج الديمقراطي كنظام يتطلب تطبيق نموذج إقتصاد السوق[2]، كما أن تقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة للدولة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتطور دور القطاع الخاص حسب الدور الذي تقوم به الحكومة فكلما قل دور الحكومة تعاظم دور القطاع الخاص، كما يعد القطاع الخاص شريك وأحد أهم مكونات الديمقراطية التشاركية باعتباره يقوم ب:[3]

- توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي وأجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.
- تأمين القروض.
- تأمين الشفافية في كثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصاءات.
- تأمين الوظائف وتقليص البطالة.

فالديمقراطية التشاركية تستفيد من القطاع الخاص في تكنولوجيا المعلومات الذي له القدرة على تقدير وجمع المعلومات وتبادل الأفكار والاتصالات وجعلها في متناول الجميع، كون الحوار حول نموذج الإنتاج والاستهلاك بين مختلف الأطراف طريقة تسهل التحول والتنمية في المجتمعات وهو ما دعت اليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

---

[1] عبد الحفيظ عيسى، المرجع نفسه، ص 171.

[2] David Beetham , Democracy and Human rights (Great Britain: Printed by plicy press,1999),p 51.

[3] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في اسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 123.

الفرع الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

ويمكن إجمالا تصنيفها فيما يلي[1]:

- ❖ مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص.
- ❖ ارتفاع أسعار سعر الفائدة.
- ❖ المعوقات الإدارية والتنظيمية أبرزها:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية.
- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار.
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق.
- بطء وبيروقراطية الجهاز الضريبي وعدم التخصص في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس.
- مشكل العقار الصناعي: وتمثل أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:[2]

– صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.

– تعقد وتعدد أسعار العقارات.

– عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية.

– مشكل الفساد.

– مشكل القطاع الموازي.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، ص 410.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص 410.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في عملية الانتقال السلس نحو الحوكمة المحلية الرشيدة

أصبحت اللامركزية حتمية سياسية ناتجة عن تنازلات الدولة ووصايتها على الجماعات المحلية، وهذا الأمر يتطلب ضرورة فتح المجال أمام مشاركة كل الفواعل المجتمعية وبصفة فعالة في التنمية المحلية، من مصالح ممركزة للدولة، أحزاب سياسية، منتخبون، حركة جمعوية ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص ومواطنين، كل هذه العناصر تخضع الى الشرعية والتمثيلية واستعمال السلطة في إطار ما يسمى بالحوكمة المحلية.[1]

المطلب الأول: إستراتيجية الإصلاحات القاعدية على مستوى البيئة التنظيمية

تتضح مساعي الجزائر في عملية الانتقال نحو الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تهدف في معظمها الى توسيع الاستقلالية بالوجود القانوني المستقل، وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية من خلال توطيد العلاقة بين الإدارة المحلية والفواعل الأخرى. وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة ، بالإضافة إلى عصرنه الإدارة.

حيث أكد المشرع الجزائري في المادة 17 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2011 أن البلدية تشكل الإطار الأساسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطه السنوي أمام المواطنين.

وأضاف في المادة 12 من نفس القانون " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف الى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وفق المادة 14 منه كذلك أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته.[2]

---

[1] عبد القادر الصافي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة، جريدة صوت الأحرار، من الموقع:
https//www.djazairess.com/alahrar/106739 ,consulte :02/03/2020/heur 01 :18.

[2] قانون رقم 11-10 المؤرخ في رجب عام 1432هـ الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011، ص8.

كما تؤكد التشريعات الخاصة بالخدمة العمومية في الجزائر على ضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وضمان مشاركته في إدارة وتسيير المرفق العمومي، فقد صدر منشور وزاري في 14 نوفمبر 2012 يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتأهيل المرافق العمومية، تبعه تأسيس وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، واتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف المعوقات الإدارية والبيروقراطية وتمكين المواطن من الاتصال بالوحدة المحلية رغبة في عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية.[1]

وانطلاقا مما سبق يتبين أن الحوكمة المحلية في الجزائر ليست هدفا بقدر ما هي آلية لتمكين الجماعات المحلية بسبب جملة التحديات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ونتيجة كذلك لانهيار أسعار البترول والبحث عن بدائل مكملة للاقتصاد الوطني. واعتمدت في ذلك على المقاربة التشاركية من خلال العديد من التشريعات والقوانين وتقريب الجماعات المحلية من المواطن وباقي الفواعل الأخرى متمثلة في القطاع الخاص المجتمع المدني وجعلهم شركاء حقيقيين في التسيير والتنمية المحلية.

لكن على مستوى الممارسات ظهرت العديد من التحديات التي تحتاج إلى آليات عمل انتقالية قادرة على تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية، حيث بين أن عملية التنمية وخلق الثروة تتأسس على مدى تحقيقها للشراكة المجتمعية، انطلاقا من دور الشراكة كنظام تسيير جديد أعاد تحديد دور الدولة، حيث يقوم النظام الجديد على التفاعل بين كل من الجهود الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وأساسها المواطن المحلي بإشراكه في عملية مناقشة البدائل والقرارات، ويوعز الأستاذ صالح زياني سبب تبني الجزائر للمقاربة التشاركية إلى القصور الذي لازم عملية التنمية السياسية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، والتي اتخذت من الديمقراطية التمثيلية آلية لتسيير الشأن العام في الجزائر، حيث يرى الباحث أن هذا النموذج يستوفي شروط نجاحه القانونية والسياسية ضمن بيئات تتميز بالاستقرار السياسي والتلاحم المجتمعي والتداول على السلطة، في حين أن الدول المتخلفة التي تتميز بالصراعات السياسية والاختلافات العرقية واستشراء الفساد السياسي كل هذه المعطيات دفعت بهذه الدول إلى تبني نموذج بديل هو الديمقراطية التشاركية.[2]

[1] ناجي عبد النور، فتيحة لتيم، مرجع سابق الذكر، ص94.

[2] عصام بن الشيخ، الأمين سويفات "إدماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي-حالة الجزائر والمغرب"،ص63.

المطلب الثاني: مستويات توجه الجزائر لتبني مقاربة الحوكمة الرشيدة:

تجدر الإشارة أن المقاربة التشاركية تصلح بمدى تطبيق واعتماد نمط الحوكمة في التسيير، وتعزيز اللامركزية الإدارية لتحقيق التنمية المحلية.

وانطلاقا مما سبق فإن حتمية اتجاه الجزائر نحو الحوكمة المحلية فرض أمرين أساسيين:

1- على المستوى الفكري: ضرورة التكيف مع التحولات الفكرية العالمية وما فرضته من مفاهيم جديدة بديلة للمفاهيم التقليدية: اللامركزية بدل المركزية، التشاركية بدل الفردانية...الخ.

2-**على المستوى الواقعي:** تراجع أدوار الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد الذي تتوقف عليه مسألة تحقيق التنمية المحلية، وبروز بعض الفواعل المجتمعية الأخرى التي ستشارك الدولة في هذه المهمة في إطار نوع من التعاون والتكامل، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن المحلي.

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية بالجزائر:

رغم الاعتراف التدريجي لمبدأ المشاركة في المنظومة القانونية واعتماده كنموذج لتسيير وإدارة الشؤون العامة للمواطنين، فإن الممارسة الفعلية تكشف العديد من العوائق التي لازالت تحد من فعالية إسهام الجمعيات في تكريس مبدأ المشاركة، تعود أسبابها إلى عدم فعالية وهشاشة البناء الهيكلي والتنظيمي للجمعيات ولحداثة الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

- حداثة التشاركية وقصورها في تسيير شؤون المواطنين:

تعد تجربة الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن العام عموما والمحلي خصوصا في الجزائر معطى جديد لمعالجة حالة الانسداد الذي أفرزه النظام النيابي في تسيير المجالس المحلية، غير أن عامل الحداثة المقاربة التشاركية يشكل في حد ذاته عائقا ماديا أمام مساهمة فعاليات المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية، نظرا لعدم استقرار أصول وآليات تكريس المشاركة في القانون والممارسة الوطنية، فالمشروع لا يزال لحد الآن يفتقر لرؤية وافية ومتكاملة لتطبيق الديمقراطية التشاركية سيما على المستوى المحلي، الأمر الذي أفرز العديد من العراقيل التي تحد من فعالية إشراك الجمعيات في تطبيق الديمقراطية التشاركية.[1]

[1] أوكيل محمد الأمين، عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر:بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل، مجلة القانون، العدد 09/ديسمبر 2017، ص. 106.

– ضعف ثقافة المشاركة لدى الأطراف المسؤولة عن تطبيق الديمقراطية التشاركية:

لعل أول نتائج عدم تجذر سياسة الديمقراطية التشاركية وحداثتها في الممارسة الوطنية هو عدم إدراك مؤداها الحقيقي لدى فعاليات المجتمع المدني، باعتبارها المنهج الرديف للديمقراطية التمثيلية.

فصدى المشاركة لا يزال محدودا جدا في أوساط المجتمع، بل لدى الكوادر الإدارية المسئولة عن التسيير كذلك، لغياب إطار توجيهي يجسد المبادئ الأساسية للمشاركة ويؤطر سياسة التكوين المستمر والتحسين مع المرافقة الميدانية لتكريس مفهوم إشراك الجمعيات في تدبير الشؤون العامة، وهو ما يستدعي فرض قطيعة تامة مع سياسة التسيير المبنية على الذهنيات المرتبطة بالتسيير الأحادي.[1]

– عدم فعالية آليات مشاركة المجتمع المدني:

صيغ المشاركة والتشاور والتعاون والتنسيق والاستشارة التي نص عليها المشرع، قد أتت بصيغة عامة مبتورة من كيفيات تطبيقها وإجراءات تفعيلها، حيث تشترك غالبيتها في الإحالة على النصوص التنظيمية، فإن جل الآليات الأخرى المرتبطة بمشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في حاجة إلى صدور النصوص التنفيذية الموضحة لكيفيات تطبيقها وتفعيلها على أرض الواقع.[2]

– انعدام قنوات الإعلام والمشاركة.

بالاضافة الى أن هناك مجموعة من التحديات منها: [3]

- ضعف تأطير وتكوين القيادات الإدارية على مستوى الجماعات المحلية.
- عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام: تعاني المؤسسات المحلية من ضعف في الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية التي تحكم موظفيها، لعدم وجود روادع تجبر الموظف على الالتزام المهني والأخلاقي، ولعل أكبر الآثار السلبية لضعف الالتزام عند الإداريين هو إضعاف ثقة الشعب بالجهاز الإداري المحلي.
- غياب كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية.

[1] محمد اليعقوبي، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 56، ماي 2004، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 105-106.

- تحدي التقسيم الجماعي: إن التقسيم الجماعي الحالي لا ينطلق من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي، مع وجود معايير دقيقة لترقية الجماعات القروية الى جماعات حضرية.
- تحدي الوصاية المركزية: لابد من منح ضمانات أكثر بتدعيم لامركزية الجماعات المحلية، باعتبار أن الإصلاح يقتضي أولا فسح المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر، ومنح الوسائل المرافقة لحرية التسيير حتى لا تكون اللامركزية مفرغة من محتواها، وذلك لتمكين المجالس المحلية المنتخبة من تنفيذ القرارات المتخذة على مستوى الجماعات المحلية بوجود ما تحتاجه من وسائل مادية وبشرية.
- كما أن هناك مجموعة أخرى من العراقيل التي تتعلق بمجالات التكوين والتأهيل، بالإضافة الى الجمود وعدم الإفادة من تجارب الإصلاح المختلفة في هذا الإطار، وذلك لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية متعددة وهو ما يعني أن المقاربة التنموية المحلية في الجزائر ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل الإفادة من التطور التكنولوجي الذي يتيح السرعة في الحركة والمرونة والفعالية في الأداء ورصد النقائص والثغرات.[1]
- أنظر الجدول رقم:02 يوضح أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر

المعوقات السياسية
- الصراع الحزبي وصراع المصالح داخل المجالس المنتخبة مما أدى الى تعطيل المشاريع التنموية. - الحركات الاحتجاجية اليومية المرتبطة بمطالب السكن والشغل والخدمات العمومية - عزوف المواطنين عن المشاركة والتعاون مع المجالس المنتخبة. - عدم تطبيق النصوص القانونية والتشريعات المحلية الخاصة بمشاركة المواطن - غياب الثقة بين المنتخب المحلي والمواطن.
المعوقات الادارية
- ضعف الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة - التوجه المركزي للقرار البلدي - غياب الاستقلالية وعدم القدرة على ممارسة الصلاحيات

[1] يحي باي نجاح، "دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، العدد السابع، جوان 2017، ص74.

- أزمة الوظيف البلدي، وضعف التأطير النوعي والكمي وغياب التأهيل والتكوين
المعوقات الاقتصادية والمالية
- الفساد الإداري والمالي - نقص الموارد ومصادر التمويل

المصدر: بن مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، الانتقال الي الحوكمة المحلية في الجزائر، مجلة التراث،2018، ص 255.

خلاصة واستنتاجات الفصل:

بعد ما تم عرضه من تحليل لتجليات المقاربة التشاركية في الجزائر تمّ التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- إن مشروع المقاربة التشاركية في الجزائر يعد تحديا كبيرا من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية وخلق الثروة، ومراحل تطبيقه تقتضي مزيدا من الوقت لتجسيد الإصلاحات الشاملة، وفقا للمخططات المرسومة والتي تتطلع الجزائر من خلالها إلى إشراك جميع الفواعل لتجسيدها.

02- إن الهدف الأساسي من تبني التشاركية هو محاولة التغيير والتكيف مع التطورات العالمية المعاصرة، وهذا لضمان مزيدا من التطور في مجال إحداث التنمية، وخلق الثروة.

03- يتوقف التقييم الحقيقي لما توصلت إليه الجزائر من تطبيق للتشاركية علي مستوى العلاقة بين الفواعل الجديدة و الجماعات المحلية و التحديات التي تواجهها في الميدان .

04- كما يمكن القول أيضا أن الجزائر رغم التحديات الكبرى والمتعلقة بعدم وجود قاعدة تنسيق قوية وبعض المشاكل الخاصة بتفعيل النصوص واللوائح القانونية مما يعطل عملية التنمية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن التشاركية قد حققت جزءا من أهدافها.

الفصل الثالث:آليات تفعيل الدور التشاركي في خلق الثروة.

المبحث الاول:آليات تفعيل الدور التشاركي للقطاع الخاص في خلق الثروة

المطلب الأول :إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية

الفرع الأول: أهمية و أهداف الاستثمار المحلي في خلق الثروة

الفرع الثاني:مجالات استثمار القطاع الخاص

المطلب الثاني:آليات وعوامل مساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية

المطلب الثالث:التحديات التي تواجه القطاع الخاص في خلق الثروة

المطلب الرابع:برنامج كابدال كآلية مستحدثة لدعم قدرات الجماعات المحلية

المبحث الثاني:آليات تفعيل الدور التشاركي للمجتمع المدني في خلق الثروة

المطلب الاول: العوامل المساهمة في إشراك المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية

الفرع الاول:استراتيجية ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية

المطلب الثاني:المعوقات التي تقف أمام نشاط المجتمع المدني في خلق الثروة

المطلب الثالث:تحديات دور المجتمع المدني في خلق الثروة

المطلب الرابع: تقييم دور المجتمع المدني في عملية خلق الثروة

المبحث الثالث: آليات تفعيل الدور التشاركي للمواطن في خلق الثروة.

المبحث الثالث:آليات تفعيل الدور التشاركي للمواطن في خلق الثروة

المطلب الأول: الدور التشاركى للمواطن فى خلق الثروة

المطلب الثالث: تحديات اعتماد مبدأ الديمقراطية التشاركية علي مستوى الجماعات المحلية

خلاصة و استنتاجات

تمهيد:

عرفت بيئة السياسة العامة المحلية ديناميكية ملحوظة خصوصا مع بروز ظاهرة العولمة، مما فرض على الدولة الوطنية إعادة صياغة جملة من الاستراتيجيات العميقة من أجل النهوض بالتنمية خصوصا على المستوى الوطني والمحلي بالدرجة الأولى، ومع التلاشي التدريجي لفكرة المركزية و ظهور نمط تسييري جديد عرف باللامركزية عن طريق الشراكة بين الفواعل الجديدة والحكومة في إطار ما يسمى حديثا بتطبيق المقاربة التشاركية التي نصت عليها العديد من المواثيق الدولية، وتعد الجزائر من بين الدول التي تبنت مؤخرا هذه المقاربة لما لها من أهمية كبيرة في رسم مخططات التنمية بمختلف أصنافها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الجزائر عمدت بدورها إلى إعادة صياغة جديدة تمثلت في إصلاحات شاملة تساهم بشكل أو بآخر في تفعيل العمل التشاركي بداية بمراجعة الترسانة القانونية والهياكل التنظيمية المنظمة للإدارة المحلية من أجل إنجاح المشروع المستقبلي عن طريق إشراك الفواعل المحلية المتمثلة في (القطاع الخاص، المجتمع المدني والمواطن) ، ومن خلال هذا المعطى تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: آليات تفعيل الدور التشاركي للقطاع الخاص في خلق الثروة.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الدور التشاركي للمجتمع المدني في خلق الثروة.

المبحث الثالث: آليات تفعيل الدور التشاركي للمواطن في خلق الثروة.

المبحث الأول: آليات تفعيل الدور التشاركي للقطاع الخاص في خلق الثروة

تجمع التجارب الدولية في مجال تطوير التنمية المحلية والشاملة تحديدا إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص، خصوصا لما يملكه من خبرة في انجاز المشاريع وتنفيذ البرامج التنموية، وما يملكه بالدرجة الأولى من خبرة تقنية في نقل التقنيات الحديثة إلى الجماعات المحلية، وبالتالي دعت الضرورة إلى التخلي عن الممارسات التقليدية القديمة حول مركزية السلطة ، وتبني نموذج رصين ومقنن أساسه الشراكة التعاقدية مع القطاع الخاص في عدة مجالات، خصوصا ما تعلق بالشق الاقتصادي منه والذي يعد محور خلق الثروة على المستوى المحلي، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال عرض لأهم إسهامات القطاع الخاص كعنصر استراتيجي وفعال ضمن الفواعل الجديدة في خلق الثروة.

المطلب الأول: إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية

أدركت الحكومة الجزائرية من أهمية القطاع الخاص، وتأثيره في عملية تحقيق التنمية، حيث أصبح للقطاع الخاص دور في خلق الثروة، وهذا لن يتأتى إلا في ظل غياب حكومة فاعلة تدعم وتطور القطاع الخاص من خلال:[1]

- ❖ -خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.
- ❖ -إدامة التنافسية مع الأسواق.
- ❖ -تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.
- ❖ -استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
- ❖ -التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية.

أي يعطى هامش أكبر للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع ككل، وذلك بالتفاعل والتكامل بين دور الحكومة والقطاع الخاص.

- ❖ -وترتبط أهمية دور القطاع الخاص بخلق الثروة بمدى إسهامه في معالجة القضايا والجوانب الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها البطالة ومستوى الدخل، التلوث.

الفرع الأول: أهمية و أهداف الاستثمار المحلي في خلق الثروة

يهدف الاستثمار إلى رفع مستوي المعيشة وتقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية، هذا إضافة إلى فتح الآفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالذات إلى تخفيض مستويات البطالة وإمداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنيين والإداريين من شتى التخصصات كما يعمل على إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشى مع رغباتهم،ومن الممكن

[1] صلاح الدين فهمي محمود: دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، القاهرة، قسم الاقتصاد، ص09.

فتح أبواب تصدير السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشى مع رغباتهم ،ومن الممكن فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج،وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات[1]

الفرع الثاني:مجالات استثمار القطاع الخاص

– المجال الزراعي والفلاحي:بحيث يتم الاستثمار في هذا المجال عبر دعم تربية المواشي والأبقار،ومستودعات تربية الدواجن،وأحواض تربية الأسماك،إضافة إلى دعم استصلاح الأراضي،ومراقبة الإنتاج الزراعي.

– المجال الصناعي والحرفي:حيث يتم فيه دعم ورشات التصنيع الصغيرة والمتوسطة.

– المجال الخدمي:وفيه يتم دعم المقاولاتية ودعم المؤسسات التي تعنى بالسياحة والتعليم الإضافي وغيرها من النشاطات الخدمية.

المطلب الثاني:آليات وعوامل مساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية

للقطاع الخاص أهمية بالغة في التنمية المحلية، لما له من دور في رفع معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات لهم، فالقطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة، فرجال الأعمال يمتازون بدرجة عالية من الفعالية ناتجة عن استقلالها المالي والإداري وتستطيع الحكومة تقوية القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الاقتصادية المناسبة والمستقرة له، وتحديد أشكال التعاون بينه وبينها في تسيير الشأن المحلي، وذلك من خلال العمل على:[2]

– ضرورة التعاون بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص: حيث تتعاقد الجماعات المحلية مع القطاع الخاص على بناء البنية التحتية مثل الطرق والمياه والاتصالات وتشغيلها لمدة معينة منصوص عليها في العقد، وبعد انتهاء المدة تعود ملكية المرفق من القطاع الخاص إلى الوحدة المحلية.

– من أشكال التعاون والشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص هو قيامها بتأجير بعض الممتلكات أو المرافق المحلية للقطاع الخاص لمدة زمنية معينة، بحيث يتولى القطاع الخاص تقديم الخدمات للمواطنين في الوحدة المحلية.

– لابد للقطاع الخاص أن يساهم في دعم والنهوض بالتنمية المحلية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدولة من حين لآخر في إطار ما يعرف بالعمل التطوعي.

الفرع الأول: اللامركزية الإدارية كمحرك لخلق الثروة وإحداث التنمية

---

[1] عبد الكريم دكروب، "التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدات النامية والعربية"، مجلة دراسات عربية العدد(41) فبراير ،2017، ص33.

[2] لبنى عبد اللطيف، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر ،2011، ص561

إن نقل المهام من الهرم إلى المستوى المحلي يمكن أن يحسن من مستويات الفعالية والشفافية، فالمركزية تعتبر عائق أمام تكوين بيئة اقتصادية، فاللامركزية تتطلب تدعيم الهيئات المحلية، ولايات، بلديات بصلاحيات كبيرة واستقلالية في التسيير والمسؤولية والوسائل البشرية والمالية حتى تسمح للسلطات المحلية بتحريك برامج عملها.
وبالتالي فاللامركزية تعني تشجيع تحويل مراكز القرارات العامة والخاصة ذات البعد الوطني لصالح وحداتها لإنتاج السلع والخدمات أو الإنجاز على المستوى المحلي بتزويدها بالمهارات البشرية والثروات المالية المناسبة، ومن جهة ثالثة تعزيز اللامركزية في تسيير النشاطات الاقتصادية على المستوى القطاعي بتحميل المسؤولية التامة لأجهزة التسيير سوف تسمح بتشجيع المبادرة الخلاقة لخلق الثروة[1].

كما تشير التجارب الدولية إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع التنمية من خلال:[2]

– المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية لزيادة كفاءة وفعالية هذه العملية.

– كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي ،حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية ،وأكثر قدرة على تحديد العقبات.

– ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية،ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم.

– تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية.

هذا ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية وخلق الثروة للجماعات المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل المواطنين،كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية وفي رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة المحلية، خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة.

الفرع الثاني: عوامل نجاح مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من العوامل تؤدى بالقطاع الخاص إلى إحداث طفرة تنموية نذكر منها[3]

– الدراية التامة بالأسواق المحلية وبالقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة وما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص.

– القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية.

– وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

---

[1] محدوب عبد المومن، هماش لمين، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العددالثامن، جانفي 2016، ص ص 127-128.

[2] لبنى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 562 .

[3] بن الحاج جلول ياسين، دور الجماعات المحلية في التنمية في ظل التحول إلى القطاع الخاص، ص 378.

– تشجيع مشاركة القطاع الخاص منذ البداية ومن خلال المراحل الأولى.

– العودة إلى دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق ثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

– ولن يكون للقطاع الخاص دور فعال في خلق الثروة في غياب حكومة فاعلة تدعم وتطور القطاع الخاص، أي هناك علاقة تكامل وترابط بينهما.

فالقطاع الخاص له دور رئيسي في اللامركزية من خلال تشجيع الأعمال الخاصة، ودعم عمليات الادخار والتوظيف والصادرات ، وذلك لامتلاكه ميزة الابتكار والتجديد، وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة.

ويعود قرار الدولة الدخول في شراكة مع القطاع الخاص إلى عدة أسباب[1]

– الإسراع بتنفيذ المشروعات ذات الأولوية بتجميعها وانجازها من خلال طرق حديثة.

– الاستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة للقطاع الخاص لإدارة البرامج الكبرى والاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة التي توفرها وحدات القطاع الخاص.

– تقليل حجم القطاع العام والاستفادة من الموارد المالية والبشرية الموجودة لدى القطاع الخاص.

– تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المختلفة،إ ذ يسمح نظام المشاركة بالحصول على أقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها كفاءة من حيث القدرة على تقديم الخدمة.

الفرع الثالث: إعادة اختراع الحكومة لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص

بعدما كان هناك فصل بين القطاع العام والخاص في أسلوب ومجالات العمل طالب أنصار الإدارة الحكومية بالاستعانة بأسلوب القطاع الخاص بل ونقل أسلوب إدارته إلى الإدارة الحكومية تطبيقا للإصلاح والكفاءة والرشادة و الربحية والتي من مميزاتها[2]

– حكومة حافزة للغير (القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني) أكثر من كونها حكومة منفذة.

– حكومة مملوكة للمجتمعات المحلية، حيث تتولى تقوية المنظمات والمؤسسات بدل من تقديم الخدمات، باعتبار أعضاء المجتمع المحلي هم أصحاب المصلحة الحقيقية، كما أن المجتمع المحلي يتفهم مشكلات أفضل مما يستوعبها المهني الحكومي.

– حكومة تنافسية، تطرح المناقصات بدلا من تقديم الخدمات، فهناك خدمة أفضل حيثما تكون هناك منافسة سواء بين القطاع العام والخاص، أو العام العام، أو الخاص والخاص.

---

[1] بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادى، ورقة بحثية مقدمة لمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول: دور القطاع الخاص فى رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضيري

[2] محمد الطعامنة، "الحكمانية كمدخل معاصر للشراكة بين القطاع العام والخاص"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة اليرموك، جويلية 2011، ص145.

– حكومة تهتم بالمخرجات وليس بالمدخلات (موجهة بالنتائج)، وبالتالي تجبر الأجهزة الحكومية الجديدة على الحصول على معلومات عن الانجاز، ويكون من الضروري تطبيق الإدارة بالأهداف والنتائج بطريقة سليمة في ظل نظام إدارة الجودة الشاملة.

–حكومة واقعية (تتوقع المشكلات وهي في مهدها قبل أن يستفحل خطرها) وليست حكومة علاجية.

–حكومة لا مركزية: تنتقل من الهراركية والهرمية إلى المشاركة وروح الفريق، ويترتب على ذلك إعطاء صلاحيات أكبر للمدربين في المستويات الأقل.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في خلق الثروة

هناك مجموعة من العوامل التي تحول دون تحقيق التنمية وخلق الثروة يمكن إيجازها فيما يلى:

1-التحديات الإدارية والتنظيمية وتتمثـــل في[1]

أ- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوطنية.

ب-تعقد وصول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بحوالي 14 إجراء.

ج-ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية لمستثمرين في مواقع الاستثمار.

د-ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

2-تحدي القطاع الموازي: حيث يسيطر القطاع الموازي لوحده على 40بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية،وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة ،ما يشكل وضعا مزريا غير مشجع بالنسبة للخواص[2]

– مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للخاص.

من خلال ماسبق يمكن القول أنه بالرغم من محاولات ترقية القطاع الخاص وإشراكه في إحداث التغيير المنشود وتحقيق النمو المرتقب في عملية خلق الثروة، برغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار،وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية لا يزال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط نتيجة

---

[1] بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، "إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"،

ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الشلف، الجزائر، 16و 17أفريل2006، ص324، 325.

[2] بونوة شعيب، و مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق ص ص 146-147.

وجود الكثير من العراقيل من بينها عدم فاعلية مناخ الاستثمار والذي يتطلب تطبيق مبادئ الحكم الرشيد للقضاء على المشاكل الإدارية والتنظيمية ومظاهر الفساد والرشوة،.

المطلب الرابع: برنامج كابدال كآلية مستحدثة لدعم قدرات الجماعات المحلية

كابدال CapDel أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وهو ما يقابل باللغة الفرنسية Programme de Renforcement des capacités des Acteurs de Développement local هو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية إبتداءا من سنة 2017 وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضة الإتحاد الأوربي بالجزائر، يمتد على ثلاث سنوات بغلاف مالي قدره 11 مليون دولار وبالتالي فهو عبارة عن مبادرة تشاركية بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوربي، ما يسمح بالاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المحلية لبناء أنموذج جزائري مكيف مع واقع البلديات[1].

ويهدف هذا البرنامج إلى تهيئة الظروف المواتية لتجسيد الديمقراطية التشاركية عبر تعزيز قدرات الفاعلين المحليين وقد تم اختيار عشر بلديات أنموذجية كمرحلة أولية مع الأخذ بالحسبان تنوع المناطق البيئية المختلفة في الشمال والجنوب والشرق والغرب- انظر الجدول رقم 3-

البلدية	الموقع الجغرافي	الخصوصية
تيميمون (ادرار)	الجنوب الغربي	الواحات —منطقة سياحية-
جانت (اليزي)	الجنوب الشرقي	منطقة حدودية —منطقة سياحية-
أولاد بن عبد القادر (الشلف)	الشمال الغربي	منطقة ريفية فلاحية
بني معوش (بجاية)	الشمال الشرقي	منطقة ريفية جبلية
الغزوات (تلمسان)	الشمال الغربي	منطقة ساحلية
تيقزيرت (تيزي وزو)	الشمال الأوسط	منطقة ساحلية
مسعد (الجلفة)	الهضاب العليا الوسطي	منطقة ريفية
جميلة (سطيف)	الهضاب العليا الشرقية	منطقة سياحية
الخروب (قسنطينة)	الشمال الشرقي	منطقة حضرية
بابار(خنشلة)	الشمال الشرقي	منطقة ريفية

(1): وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،بطاقة تعريفية بمشروع(كابدال)،د.ص.متوفر على موقع الوزارة على الرابط http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-infos-Arab.pdf .بتاريخ 2020/5/10.

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه التوزيع الجغرافي لكل بلدية و خصوصيتها الإقليمية عبر الوطن.

-ويعود اعتماد وتبني هذا البرنامج لعاملين أساسيين داخلي وخارجي.

– العامل الخارجي:

الاستجابة لخطة التنمية المستدامة آفاق 2030.

– العامل الداخلي:

شكلت الاحتجاجات التي عرفتها مختلف مناطق الوطن سنوات 2011-2015 للمطالبة بتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل إنذار السلطات المركزية للإدارة النظر في الطريقة التي لابد أن تواجه بها هذه الاحتجاجات وكذا تراجع أسعار البترول،ما يهدد السلم الاجتماعي.

وبالتالي برنامج كابدال هو:

-فضاء تمكيني وتفاعلي واستراتيجي.

- تمكيني: يعتمد على البرامج التكوينية المسطرة للفاعلين المحليين ومرافقتهم وتحسيسهم.
- تفاعلي: بين مختلف الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين.
- استراتيجي: لبناء تصور واقعي ومقبول ومتفق عليه لتنمية محلية داخلية.

أولا: كابدال كآلية لدعم قدرات الفاعلين وتعزيز التشاركية

تتطلب تجسيد معنى الحكامة التشاركية معرفة من هم الفاعلون المحليون، بحيث يشير اغلب الباحثين والدارسين للإدارة المحلية وتفعيل دور التنمية من بينهم الباحث الأمريكي جيمس أندرسون إلى أن هناك نوعين من الفاعلين في رسم السياسة العامة والمتمثل أساسا في ما يسمى بالفاعلين الرسميين والغير الرسميين[1]

ثانيا: مجالات البرنامج:[2]

تكمن مجالات البرنامج في دعم الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين (المجتمع المدني، المواطنين، القطاع الخاص) بالتعاون مع منتخبي الإدارة المحلية، ثم يتم التأسيس لهذه الآليات من خلال مداومة للمجلس الشعبي البلدي عبر ميثاق بلدي للمشاركة.

[1] صالحي بن صالح و نور الدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، أفريل 2019، ص137

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،بطاقة تعريفية بمشروع(كابدال)،د.ص.متوفر على موقع الوزارة على الرابط http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-infos-Arab.pdf .بتاريخ 2020/5/10.

– عصرنه وتبسيط الخدمات العمومية، وذلك بإنشاء شباك موحد للخدمة العمومية البلدية وتطوير استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وترقية التعاون بين البلديات.

– التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد: الهدف من هذه العملية خلق الثروة وإيجاد مداخيل مستدامة بعيدا عن الاعتماد الكلي على الميزانية المقدمة من طرف السلطة المركزية، وهذا من خلال إعطاء استقلالية مالية للوحدات المحلية وحرية المبادرة في استغلال مواردها الذاتية من خلال عملية تشاورية يتفق كل الأطراف على تحديد تشاركي للمقومات الاقتصادية لبلديتهم وكذا تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص واستحداث نظام محلي للابتكار في خدمة التنمية.

– إدارة المخاطر البيئية والكوارث الكبرى على المستوى المحلي، ويتم ذلك بتعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية لتنفيذ النظم المحلية للوقاية من الكوارث وتسييرها.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الدور التشاركي للمجتمع المدني في خلق الثروة

يمكن للمجتمع المدني لعب أدوار تنموية مهمة، فهي تعتبر من أهم المرتكزات التي تقوم عليها التنمية، نظرا إلى نجاعتها في تشريح الواقع وفهمه وتحديد العوائق وإيجاد التصورات والحلول التي من شأنها إتاحة فرص للتنمية وتحقيق نتائج مباشرة والتعامل مع العقبات التنموية من خلال إشراك المواطنين والتشاور معهم حول احتياجاتهم.

المطلب الأول: العوامل المساهمة في إشراك المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في إشراك المجتمع المدني:[1]

- إيجابية العلاقة بين المشاركة المدنية وارتفاع الأداء الاقتصادي حيث ربط "روبرت بوتنام" بين الحكم الراشد ووجود قطاع طوعي صحي.
- التأثير القوي لمؤسسات المجتمع المدني في مسار التنمية المحلية عند تعاونها مع الإدارة المحلية، عبر تبني سياسات اقتصادية تسعى للحد من الفقر وحماية البيئة.
- تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا في خلق الظروف الاجتماعية الضرورية للتنمية.

كما يساهم المجتمع في تحقيق فوائد منها:

- الاستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية، ونستشهد هنا بتجربة جمعية "إقرأ" التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر، وترقية مشاركة المواطن في الحياة المحلية، ما يؤدي الى صياغة علاقة جديدة بين المواطنين وممثليهم تأخذ بعين الاعتبار الحق في إبداء الرأي ومراقبة ممثليهم، كما تضطلع هذه الجمعيات بوظيفة تشخيص وتحديد الحاجات وتهيئة المشاريع.[2]

الفرع الأول: إستراتيجية ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية

وهذا بإتباع مجموعة من الخطوات والآليات[3]

- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، وبالتالي الحد من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني.
- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول التنمية المحلية.
- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وايلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب.

إعلام المواطن على نطاق واسع بتفاصيل المجهود التنموي على المستوى المحلي.

---

[1] بن لعبيدي مفيدة، الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر – ترشيد الإدارة المحلية مدخلا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2015-2016، ص 232.

[2] صالح زياني، عادل زقاغ، نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، جوان 2009، ص ص 9-10.

[3] بن لعبيدي مفيدة، مرجع سابق، ص 239

المطلب الثاني: المعوقات التي تقف أمام نشاط المجتمع المدني في خلق الثروة

هناك جملة من المشاكل نوجزها:[1]

- غياب التمويل المادي واللوجيستي الكافي للقيام بنشاطات فعالة.
- التعبئة للأجهزة الحكومية في اتجاهات النشاط والقرارات المتخذة.
- غياب البيئة القيمية والثقافية اللازمة، أي تفاعل الأفراد والجماعات.

المطلب الثالث: تحديات دور المجتمع المدني في خلق الثروة

ضمن تزايد الأعباء العامة على مستوى النسق العام التفاعلي في إطار التشاركية ، يواجه المجتمع المدني جملة من التحديات أبرزها:[2]

1- مشكل الاستقلالية عن السلطة المحلية والمركزية: عدم استقلاليتها من الجانب المالي التمويلي يرهن استمراريتها التي تتوقف على إعانات الدولة، وفي هذا الإطار يتضح أن الجمعيات في الجزائر تعمل بروح الإتكالية باستثناء البعض منها.

2- التوظيف السياسي لمنظمات المجتمع المدني: حيث أصبحت الكثير من فعاليات المجتمع المدني مسيسة وابتعدت عن العمل الميداني الخيري التطوعي. وهذا ما يلاحظ أن بعض المنظمات الطلابية تنتمي للأحزاب، وبعضها لا يظهر إلا في المواسم الانتخابية.

3- البيروقراطية وسوء تسيير العمل الجمعوي.

4- تدني المستوى المعيشي للفرد الجزائري.

5- فقدان الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني.

6-ضعف ثقافة التطوع ومشكلة القبلية في الجزائر.

المطلب الرابع: تقييم دور المجتمع المدني في عملية خلق الثروة

تقييم دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية وخلق الثروة يبقى مرهون بمسألتين، الأولى هي تقييم طبيعة العلاقة التي تربط المجتمع المدني والجماعات المحلية، والثانية بالمجتمع المدني نفسه.

- ففي المسألة الأولى: إذا كانت علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني (اعتماد متبادل)، ينحصر دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة لمساعدة الفقراء والمحتاجين والمهمشين، أو ما يطلق عليه ملأ الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها دون ممارسة دور حقيقي في خلق الثروة وتحقيق التنمية.

---

[1] خروفي بلال، الحوكمة المحلية و دورها فى مكافحة الفساد فى المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2011-2012، ص99.

[2] شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، ص ص 132- 135.

أما فيما يخص المسألة الثانية فتتعلق بعملية بناء القدرات من خلال قدرته على التأثير في التنمية وفق ما يتمتع به من قدرات إدارية ومؤسسية، و تحديده لاحتياجات المجتمع المحلي من خلال إشراكه في تحديد المشروعات والتخطيط لها[1]

و عليه فمؤسسات المجتمع المدني لا تكون فعالة وذات كفاءة إلا في الحالات التالية:[2]

- إذا انبثقت من رحم المجتمع المدني.
- إذا استطاعت أن تستوعب اهتمامات المجتمع الإنسانية والاقتصادية والسياسية وأدركت أن التنمية وخلق الثروة عملية مجتمعية وتشاركية.
- إذا لامست اهتماماتها جميع الشرائح وعملت بشفافية وتناسق مع الحكومة.

أي أن نجاح المجتمع المدني في التأثير ايجابيا على عملية التنمية المحلية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني الذي تضعه الدولة لتنظيم وجود نشاط منظمات المجتمع المدني، فوجود إرادة سياسية جادة للتعاطي معه ايجابيا يحصل تغير كبير على مستوى التنمية، بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية، أما إذا كان العكس فستتحول إلى وسائل للاسترزاق الشخصي.[3]

[1] خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي، المرجع نفسه، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية) جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013-2014 ص، 80.

[2] قوي بوحنية، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية من خلال المداخل:الكلي، الجزئي، الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،الجزائر: جامعة ورقلة10 مارس 204، ص14.

[3] خيرة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص81.

المبحث الثالث: آليات تفعيل الدور التشاركي للمواطن في خلق الثروة

شهدت الإدارة بالمفهوم الحديث عدة تطورات خصوصا ما تعلق منه بإشراك الفواعل التنموية ضمن مقاربة تشاركية، الهدف الأساسي منها هو خلق تنمية سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية، ويعد المواطن محورا لهذه التنمية وذلك برفع جملة من الانشغالات في بيئة تفاعلية تهدف أساسا إلى تكريس مبدأ العمل المستمر والتفكير الإبداعي وعملية اتخاذ القرارات الحاسمة التي تحدد أهداف التنمية المجتمعية وذلك من خلال العمل التطوعي في رسم عملية السياسة العامة المحلية والمعبر عنها بالحوكمة الرشيدة، وتتجسد العملية التفاعلية للمواطن من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تقويم السياسات الموجهة حول بيئته المحلية وهو الأمر الذي سيتم معالجته ضمن ثنايا المطالب المدرجة.

المطلب الأول: الدور التشاركي للمواطن في خلق الثروة

يعد المواطن فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة للقطاع الخاص به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، فإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوز للخيارات التمثيلية بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة ولتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية، وبالتالي يكون المواطن قادر على تأدية واجباته من الخدمة العمومية.[1]

وهذا بتحديد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية التي تعنى مستقبلهم بالدرجة الأولى، من خلال المساهمة المادية في تمويل المشاريع ومنها توجيه التنمية المحلية، بإشراك مختلف شرائح المجتمع في تحسين الواقع المعيشي والاستفادة من المبادرات والأفكار البناءة.[2]

وهذا من خلال تحديد المطالب والاحتياجات وتنفيذ الخطط والبرامج ومتابعتها والرقابة على تنفيذها.

المطلب الثاني: إسهامات المشاركة الشعبية

من بين إسهامات المشاركة الشعبية جملة من النقاط نوجزها كالآتي:[3]

- تقليل التكاليف وتخفيف العبء عن الإدارة المحلية، وفي ضوئها تحولت التنمية الى مسؤولية مشتركة بين الجماعة المحلية والمواطنين، فكلما ارتفعت المشاركة الشعبية ازدادت مؤشرات التنمية.
- تصحيح وتصويب القرارات والسياسات التنموية.

---

[1] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب في الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، الأردن، دار الحامد، 2015، ص 70.

[2] بن خديجة، منصف، محرز، نور الدين، ثقافة المشاركة الجمعوية أداة لتفعيل التنمية المحلية، ورقة قدمت الى الملتقى الوطني الأول حول: من أجل تنمية ذاتية بولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس، 17-18 ماي 2008، ص 7.

[3] بن خديجة، منصف، محرز، نور الدين، مرجع سابق، ص 29.

- زيادة التنسيق بين الأطراف المرتبطة بالعملية التخطيطية.
- التعامل الأمثل مع المشكلات، كون المواطنين المحليين أدرى بها وبالتالي المشاركة في حلها.

إن مشاركة المواطن في التنمية المحلية ترتبط بإرادة حرة واعية للأفراد تفرز جهودا تطوعية يقوم بها الفرد لمجتمعه المحلي، وتأخذ مشاركته عدة أشكال:[1]

– التمثيل في السلطات المحلية لتوفير عنصر الرقابة والضبط.

– عضوية المنظمات التطوعية: حيث تنمي مشاعر المسؤولية نحو الجماعة وتحفزهم على المشاركة في اتخاذ القرارات.

– العلاقة مع الغير: يلعب التعاون بين أفراد المجتمع المحلي دورا محوريا في تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ما يوفر إرادة عمل من أجل تحسين بعض أوجه الخدمات العامة.

وعليه مشاركة المواطنين سواء من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية أو من خلال تقديم مطالبهم سواء الكترونيا في إطار التوجه نحو الإدارة المحلية الالكترونية أو تقديمها عن طريق أعضاء المجالس المحلية، مع ضرورة اهتمام الإدارة المحلية بالاستماع لآراء المواطنين في بعض السياسات التنموية، فالسماع له يسمح بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على السكان. إضافة إلى حق المواطن في الحصول على المعلومة.

ورغم ضعف الأدوار التنموية لهذه الفواعل من الناحية الواقعية إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تعكس حرص الدولة واهتمامها بضرورة إعادة النظر في نمط التسيير العمومي بهدف التحكم في تداعيات الأزمة المالية، وخلق الثروة التي يمكنها أن توجه للإنفاق العمومي، والعمل على استرداد الجباية المستحقة للخزينة العمومية مهما كبرت أو صغرت قيمتها[2].

المطلب الثالث: تحديات اعتماد مبدأ الديمقراطية التشاركية علي مستوى الجماعات المحلية

يمكن تقسيمها إلي تحديات خاصة بالمرتكزات و أخري خاصة بالإدارة المحلية :

أولا تحديات خاصة بالمرتكزات: و يمكن إيجازها فيما يلى:[3]

ضعف المجتمع المدني لعدم توفر شروط الاستقلالية عن المجتمع السياسي و التمثيل و عدم توافر الكوادر و نقص الخبرة

---

[1] حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد اسقاط التجربة الجزائرية، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع الرشادة الديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009–2010، ص ص 92–93.

[2] بن مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات و الآليات، مجلة التراث، 2018، ص ص 2020–2021.

[3] لعشاب مريم، التكريس الدستورى لمبدأ تشجيع الدمقراطية التشاركية على مستوي الجماعات المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية السياسية، العدد11،ص 205.

ضعف الأطر و الوسائل و من هنا فهي تضغط علي آليات الديمقراطية التشاركية حتى تكون ذات طابع استشاري فقط ، و تعمل المصالح التقنية و الفنية للمجموعات المحلية علي توجيه المواطنين و رفض آرائهم بحجة افتقارهم إلي الخبرة من جهة ، و الكفاءة من جهة أخري .

ضعف البعد السياسي: فمعظم القضايا التي تطرح علي المواطنين للمناقشة و الحوار و في انشغالات المواطنين أنفسهم تنصب علي حسن تسيير المرافق العامة و المجموعات المحلية مما يجعل المشاركة تفتقر إلي البعد السياسي و تنحصر في الجانب التسييري

ضعف آليات المشاركة: إذا كانت آليات المشاركة تمكن المواطن من المشاركة و الحوار و إبداء الآراء و الاقتراحات لكن ليس لها علاقة حاسمة و مباشرة علي مصدر اتخاذ القرار في نهاية المطاف شكل مباشر مؤكد، غير أن هذه المآخذ ذات طبيعة ظرفية و مرحلية لكون الديمقراطية التشاركية لازالت في مراحلها الأولي و هي تزداد انتشار و ترسيخا وفعالية باستمرار[1]

ثانيا: تحديات خاصة بالإدارة المحلية

بالرغم من الإصلاحات السياسية التي جاء بها النظام السياسي نحو تحقيق الحكامة في التسيير من خلال فتح المجال أمام المشاركة الشعبية و أعطائها أهمية كبيرة و كذلك المساءلة و الشفافية ، الا أنه لازالت هناك تحديات نذكر منها:[2]

– ضعف التأطير والتكوين علي مستوي القيادات الإدارية في الإدارة المحلية

– عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام (عدم وجود روادع كافية تجبر المواطن علي الالتزام المهني و الأخلاقي.

– نقص كفاءة و فاعلية المشاركة الشعبية (ضعف تعزيز الأنماط الاتصالية بشكل يمكن المواطن من ممارسة حقه في إدارة أموره العامة)

– تحدي الوصاية المركزية (منح ضمانات أكثر بتدعيم لا مركزية الجماعات المحلية و فسح المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر

و عليه يمكن القول أنه بالرغم من أن النظام السياسي الجزائري كرس مبدأ الديمقراطية التشاركية و عززها من خلال القوانين لترقية الحوار و النقاش لكن تبقي هناك تحديات و عوائق تحول دون تطبيق الديمقراطية التشاركية و التكريس القانوني وحده لا يكفي فتفعيل هذه المواد يعطي ضمانة أكثر لتبني هذا المبدأ.

و علي هذا الأساس نقترح مجموعة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

– تبني المشاركة الشعبية الفاعلة، حيث تضمن للجميع علي حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع و مؤثر في اتخاذ القرار، و ذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المواطن من التعبير عن رأيه في صنع القرار.

---

[2] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 31.

[2]بوحنية قوى، فساد المحليات عرقلة للتنمية المحلية بالجزائر، (فكر و مجتمع) الجزائر: ط1 كسيح كوم للدراسات و النشر و التوزيع، العدد09 جويلية 2011. ص 126.

– الجاهزية و الاستجابة بحيث تكون المؤسسات الخدمية و القائمين عليها في خدمة الوطن و المواطنين، و تسعي إلي خدمة جميع الأطراف المعنية و الاستجابة لمطالبها و ترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها إلي درجة الشفافية، و توافر الثقة بين الأجهزة المحلية و المواطن المحلي.

خلاصة الفصل:

من خلال التحليل العميق لدور الفواعل الجديدة الي جانب الإدارة المحلية في ظل المقاربة الشاملة الموسومة بمقاربة التسيير التشاركي تبين أن العملية التفاعلية للفواعل المذكورة آنفا تساهم فعلا في خلق الثروة اذا ما توفرت شروط البيئة المناسبة المساعدة علي إنجاح الخطة الإستراتيجية و هذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق تكامل المنظومة التشريعية و التنظيمية للإدارة المحلية و بالعودة لتحليل مضمون الواقع الجزائري في مجال تطبيق المقاربة التشاركية نجد أن هناك خلل كبير وفق ما هو منصوص في اللوائح و القوانين التنظيمية للعمل التشاركي و ما هو موجود علي أرض الواقع و بالتالي فان نجاح التنمية يتطلب دراسة معمقة في الواقع الجزائري للحاق بركب التنمية التي ترسم مخططاتها وفقا للمعايير الدولية.

الخاتمة

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة بعد استعراض فصولها الثلاثة لمختلف تأثيرات الفواعل الجديدة على الجماعات المحلية في الجزائر، وفيما يتعلق بالإجابة على المشكلة البحثية المطروحة أنفاً في مقدمة الدراسة – **إلى أي مدى يمكن للفواعل الجديدة أن تساهم في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية في ظل اعتماد المقاربة التشاركية ؟** – فقد اتضحت مجموعة من النتائج والاستنتاجات العامة هي كالتالي:

1 – إن إشراك المواطن وفق مقاربة جامعة كرهان لتعزيز الديمقراطية التشاركية أمامه تحديات كبرى من أجل ضمان جودة الخدمات وخلق الثروة.

2– يعد نجاح تفعيل آليات الفواعل الجديدة عاملا مهما في بناء دولة المؤسسات وفق الطروحات والأبحاث التي قدمها المتخصصون في الشؤون المحلية، ولضمان هذا النجاح لابد تكييف ترسانة من اللوائح والتنظيمات وفق بيان السياسة العامة للدولة.

3– تبني المقاربة التشاركية يضفي على مختلف الفاعلين المحليين نوع من الشفافية، والسرعة، والدقة في تلبية مطالب المجتمع وتحديات البيئة الخارجية.

4– رغم سن جملة من القوانين الخاصة بالجماعات المحلية، إلا إن أمر تنفيذها على أرض الواقع مازال بعيد المنال خصوصا ما تعلق بالاستناد بالخبراء والمختصين في مجال تخطيط التنمية.

أما على **المستوى النظري والمنهجي**، فالشواهد المتعلقة باختبار الفروض، جاءت تؤكد تلك العلاقة، فبالنسبة إلى الفرضية الأولى التي جاء فيها بأن لا تساهم الفواعل الجديدة في عملية خلق الثروة وتحقيق التنمية في الوحدات المحلية، إلاّ إذا كانت الاستقلالية حقيقية وبعيدة عن توجيه المركز، فهي فرضية صحيحة حسب ما عرضته الدراسة، حيث يتطلب تفعيل العمل التشاركي وجود لامركزية محلية بعيدا عن تدخل الوصاية ، باعتبار أن التوجه الجديد للإدارة المحلية على المستوى العالمي ينحو نحو إتاحة الفرص أمام الفاعلين و الشركاء المحلين من أجل خلق الثروة.

أ– أما الفرضية الثانية التي مفادها تؤثر الفواعل الجديدة في خلق الثروة داخل الجماعات المحلية بما تتضمنه من تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية، فقد أثبتت صحتها أيضا. من خلال شواهد الدراسة.

فمن خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر باصدار قانون 10/11 الخاص بالبلدية والقانون 07/12 الخاص بالولاية بحيث تضمنت جملة من القوانين علي العمل العمل التشاركي في محاولة للتغيير والتكيف مع ما فرضته البيئة الداخلية والخارجية بما فيها التطورات المعاصرة في عصر العولمة وهذا لضمان مزيد من التقدم للإدارة المحلية و تحقيق المتطلبات المجتمعية.

أما بالنسبة إلى الفرضيات الجزئية، فبالنسبة إلى الفرضية الأولى – **كلما زاد التحول نحو تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية كلما زاد مستوى خلق الثروة بالجماعات المحلية–** ، فقد أثبتت صحتها، حيث يرجع سبب التحول من التسيير الكلاسيكي الذي يعتمد على المركز إلى أسلوب العمل التشاركي اللامركزي

الذي يعتمد على جملة من المرتكزات الإستراتيجية بحيث يتم صياغة السياسة المحلية وفق ما تمليه الحاجات المحلية.

أما بالنسبة للفرضية الثانية– **كلما كان تفاعل ايجابي نحو العمل التشاركي كلما كانت هناك شفافية في تقديم الخدمات –** فقد أثبتت صحتها، إذ يدل تفعيل المقاربة التشاركية إلى تكريس الشفافية في تقديم الخدمات، على المساهمة في تخفيض حجم المشاكل مع المواطنين ، وهذا ما تصبوا إليه إستراتيجية السياسة العامة على مستوى الجماعات المحلية.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة– **كلما كان هناك ضعف في سن القوانين من قبل المشرع تتماشى ومتطلبات الواقع، كلما أدى ذلك إلى ضعف في خلق الثروة** – فقد أثبتت صحتها أيضا حيث بينت التجارب على مستوي الإدارة المحلية الجزائرية إلى أن النصوص القانونية أصبحت لا تساير متطلبات الإدارة الحديثة و هو ما فرض على المشرع إعادة صياغة جديدة لمجمل القوانين في إطار المشروع التمهيدي للجماعات المحلية.

وبالحديث عن تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر وآثارها على خلق الثروة سابق لأوانه بالنظر لحداثة هذا النموذج الذي لم يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات صناع القرار رغم أنه ومنذ سنة 2011 يتم التنويه إليه عبر الخطاب السياسي الرسمي، رغم أن عناصره متوفرة وجاهزة للعمل بها إلا أنها لازالت بعيدة عن التجسيد الميداني بسبب تهميش دور المواطن المباشر.

كما أن مسألة خلق الثروة عبر الديمقراطية التشاركية يحتاج إلي تفعيلها على عدة مستويات (الدولة ، المجتمع المدني، المواطن) وصولا إلي دسترة هذا النموذج على غرار عدة دول نجحت بشكل كبير في تطبيق هذه المقاربة على غرار سويسرا، فرنسا، وصولا إلى المغرب.

وعليه فإن نجاح التنمية و إدامتها يتطلب تكامل أدوار الفواعل غير الرسمية ممثلة في القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمواطن، فأي عنصر منها لا يمكنه العمل منفردا لخلق الثروة وتحقيق التنمية علي المستوي المحلي.

و بناء على كل ما تقدم في هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات والتوصيات هي كالتالي:

– إعطاء أهمية كبري لمبادئ الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري و هو ما يتطلب إعادة مراجعة بعض مواد التعديل الدستوري لسنة 2016 و الذي جاء في صيغ عامة لا تؤدي الهدف المرجو منها .

– خلق ميكانيزمات عملية تساعد على تحويل النصوص القانونية التي عنيت بالديمقراطية التشاركية إلى ممارسة ميدانية حقيقية .

– تهيئة بيئة صالحة لتطبيق المقاربة التشاركية من خلال السعي إلى توفير متطلبات التطبيق.

– إعادة بناء الهياكل التنظيمية تماشيا ومتطلبات التغيير.

– تفعيل دور التخطيط الإستراتيجي والعمل على توسيع دائرة التشارك بين مختلف الفواعل.

– الاهتمام بالتكوين الأمثل للكوادر البشرية باعتبارها محور خلق الثروة.

- إعادة بناء هياكل تنظيمية تتماشى و متطلبات العصر.

قائمة المراجع والمصادر

-المصادر

1. القرآن الكريم
2. سمير الشويكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع: الأردن، 2006

II-المراجع

أولا الكتب:

أ- باللغة العربية:

3. أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000.
4. أحمد عبد الوهاب، نظرة عامة على قضية الخصخصة: مفهوم وطرق الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة.
5. أسامة عبد الرحمن: " تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد "، طبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربي، سلسلة الثقافة القومية –العدد 32، 2003.
6. أوكيل محمد الأمين، عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر:بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل، مجلة القانون، العدد 09/ديسمبر 2017.
7. بن الحاج جلول ياسين، دور الجماعات المحلية فى التنمية فى ظل التحول إلى القطاع الخاص.
8. بوحنية قوى وعصام بن الشيخ،"جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا-حالة الجزائر"،في: بوحنية قوى وآخرون ،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية.عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2015.
9. بوحنية قوى، فساد المحليات عرقلة للتنمية المحلية بالجزائر، (فكر و مجتمع) الجزائر: ط1 كسيح كوم للدراسات و النشر و التوزيع، العدد09 جويلية 2011.
10. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.
11. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الرباط: منشورات الزمن، 2006.
12. حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في اسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004.
13. الحسين شعبان، نوافذ وألغام المجتمع المدني،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
14. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995.
15. رايس حدة ولخضر مرغاد، الإدارة بالأهداف والإدارة بالقيم في منظمات الأعمال، ايتراك للنشر والتوزيع: الجزائر، 2006.

16. سعد طه، علام، التنمية والدولة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية: القاهرة، 2004.
17. سلوى شعراوي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
18. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر.

19. صلاح الدين فهمي محمود: دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، القاهرة، قسم الاقتصاد.

20. عبده محمد فاضل الربيعي: الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط1، القاهرة، مكتبة مديولى، 2004 .

21. علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني. قراءة أولية، مركز المحروسة، القاهرة،2004.
22. علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد:مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني،دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2011.
23. لبنى عبد اللطيف، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2011.

24. متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002.
25. محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني عند هيجل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2002.
26. مصطفى كيحل، دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد.
27. موسى، اللوزي، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر: عمان، 2000.

28. نائل عبد الحفيظ العوالمة، إدارة التنمية –الأسس النظريات ،التطبيقات العلمية، دار زهوان للنشر، الأردن.

ب– باللغة الأجنبية

29. [1] David Beetham , Democracy and Human rights (Great Britain: Printed by plicy press,1999.

ثانيا: الدوريات والمجلات

30. -الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق، ندوة البرلمان: المجتمع المدتى- الديمقراطية، مجلة الوسيط، الجزائر، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد06، 2008،

31. ابراهيم قلواز، دور شبكات التواصل في صناعة قيم المواطنة، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 03، العدد6، ديسمبر 2018.

32. إلياس ميسوم، الديمقراطية التشاركية قراءة فى المفهوم، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 3، العدد .3

33. بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية – دراسة حالة لبلدية العفرون البليدة، مجلة اليزي للبحوث والدراسات، المركز الجامعي اليزي، الجزائر، العدد الأول، 2016.

34. جيدور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الإجتماعى في رسم الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان2016.

35. رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد التاسع.

حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة الفكر، العدد 12،

36. سليمان السعيد ،الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد02 ،2018.

37. صبرينة حديدان، تجليات مفهوم المواطنة في أطروحات مالك بن نبي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد17، 2018.

صالحي بن صالح و نور الدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، أفريل 2019.

38. عبد الحفيظ عيسى، مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية-، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثاني.

39. عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، " أهمية دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات الريفية في الدول النامية"، مجلة دراسات افريقية، العدد 43، 2010، الناشر: جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ص ص 144.123.

40. عثمان بن صالح العامر،المواطنة في الفكر الغربي المعاصر:دراسة نقدية من منظور إسلامي،مجلة دمشق، المجلد التاسع عشر، (العدد الأول)، 2003.

41. عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989 ، الواقع وآليات التفعيل، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

42. عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، المستقبل العربي، د ع، د س ن .

43. عيساوى عز الدين، الديمقراطية المحلية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد02-2015.

44. الطاهر خويضر، "البرلمان والمجتمع المدني"،مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية التي يصدرها مجلس الأمن،الجزائر، العدد4 ،أكتوبر 2003.

عبد الكريم دكروب، "التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدات النامية والعربية"، مجلة دراسات عربية العدد(41) فبراير ،2017.

عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب في الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، الأردن، دار الحامد، 2015.

عيسى عبد الحفيظ، مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية–، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 2.

45. لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، فيفري 2005.

لعجال ليلى، الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية فى تدبير الشأن البيئى العمومى، المجلة الجزائرية للأمن الإنسانى،، المجلد05، العدد 01، جانفى 2020.

46. لعشاب مريم، التكريس الدستورى لمبدأ تشجيع الدمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية السياسية، العدد11.

47. محدوب عبد المومن، هماش لمين، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العددالثامن، جانفي 2016.

48. محمد اليعقوبي، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 56، ماي 2004.
49. مكييد علي، خليفة أحلام، واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية . العدد الاقتصادي 33 .
50. نصر الدين بن شعيب ومصطفى شريف، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، 2012 .
51. يحي باي نجاح، "دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، العدد السابع، جوان 2017.
52. بن مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة فى التحديات و الآليات، مجلة التراث، 2018.
53. بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة المسيلة 2009.2010.
54. ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر،"الأحزاب السياسية"،مجلة المفكر، العدد03، د س ن.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

55. بركات كريم،مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي تخصص حقوق الإنسان)،جامعة بومرداس،2005.

56. بن مرسلي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق. دراسة حالة الجزائر 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2011.
57. حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية-الجزائر نموذجا-رسالة ماجستير علوم سياسية،جامعة باتنة،2010/2011.
58. حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد اسقاط التجربة الجزائرية، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع الرشادة الديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
59. خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي، المرجع نفسه، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية) جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013-2014.

60. سمية اوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009-2010.

61. شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فى علم الإجتماع، جامغة بسكرة، 2014-2015.

62. قرقاح ابتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة بالجزائر(1989. 2009)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، 2010.2011.

63. قواسمية رشيدة، دور الفواعل المحلية في تنفيذ السياسة الصحية في الجزائر-دراسة حالة-المؤسسة العمومية الاستشفائية: محمد بوضياف.رسالة ماستر، جامعة البيض، 2018-2019.

64. عثماني عقبة، دور الفواعل غير الرسمية في التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية المسيلة، رسالة ماستر، جامعة المسيلة 2014-2015.

رابعا: التقارير والوثائق الرسمية

65. الجمهورية الجزائرية (08 ديسمبر 1996)،دستور 1996.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 76.

66. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المادة 54.

67. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/16 يتعلق بدستور الجمهورية الجزائرية).

68. القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 12 مارس 2006.

69. قانون رقم 11-10 المؤرخ في رجب عام 1432هـ الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011.

70. القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية ، العدد 37، ل 03 جويلية 2011.

المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيبراير 2012 المتعلق بالولاية، قانون الجماعات الإقليمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012.

71. المواد 3.2.1 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، قانون الجماعات الإقليمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012.

خامسا: أعمال الندوات والملتقيات والأيام الدراسية

72. بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، "إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الشلف، الجزائر، 16و 17أفريل2006.

73. بن خديجة، منصف، محرز، نور الدين، ثقافة المشاركة الجمعوية أداة لتفعيل التنمية المحلية، ورقة قدمت الى الملتقى الوطني الأول حول: من أجل تنمية ذاتية بولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس، 17-18 ماي 2008.

74. بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادى، ورقة بحثية مقدمة لمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول: دور القطاع الخاص فى رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضيري.

75. رحماني موسى، السبتي وسيلة، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، المنعقد بجامعة باتنة، يومي 1. 2 ديسمبر، 2004.

76. قوي بوحنية، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية من خلال المداخل:الكلي، الجزئى، الحكم الراشد، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،الجزائر: جامعة ورقلة10 مارس 2004.

محمد الطعامنة، "الحكمانية كمدخل معاصر للشراكة بين القطاع العام والخاص"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة اليرموك، جويلية 2011.

سادسا: المواقع الإلكترونية

77. مفهوم المواطنة، مأخوذ من الموقع:https://political-encyclopedia.org/dictionary تاريخ الإطلاع 10-06-2020 علي الساعة 00:20

78. موستف يونس ،"الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث"مجلة المستقبل العربي، متحصل عليه من: WWW.caus.org.IB/home/down.php.?Article ID:.5529

79. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،بطاقة تعريفية بمشروع(كابدال)،د.ص.متوفر على موقع الوزارة على الرابط http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-infos-Arab.pdf . بتاريخ 2020/5/10.

80. عبد القادر الصافي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة، جريدة صوت الأحرار، من الموقع:
20/203https//www.djazairess.com/alahrar/106739 ,consulte :02/0 /heur 01 :18.
81. Mourice Blanc, Démocratie participative et classes moyennes, CAIRN.INFO, 2012, p220, Article disponible en ligne à l'adress : http://www.cair.info/revue-espaces.et-societes-2012-1-p 219.

الملخص بالعربية والانجليزية

ملخص بالعربية:

تبنت الجزائر حديثا مقاربة سياسية جديدة تقوم على مساهمة مختلف الفواعل المحلية من أجل خلق الثروة داخل الجماعات المحلية، وهذا لتجاوز الصعوبات التي يفرضها الواقع العملي، وهذا بتبني المقاربة التشاركية باعتبارها آلية فعالة للإصلاح الشامل لقطاع الجماعات المحلية عبر سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تكفل المساهمة في تسيير ورسم السياسة العامة وتحريك عجلة التنمية من خلال المساهمة في تجسيد الديمقراطية التشاركية.

ملخص بالانجليزية

The Summary

Alegria adopted recently a new political approch based on participating of the different local actors to create weath in localcommunities.

The main objective of this approach is to overcome the obstacles faced in practical reality, this can be reached by adopting such a participatory aproachas an effectivemechanism for general reform in the localcommunity sector to make this come true, algeria enacted a set of rules to manage /draw a road map to advancing development through participatory